الأمم المتحدة
E/HLPF/2024/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 May 2024
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نيويورك، 8-12 و 15-17 تموز/يوليه 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية

تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من 37 دولة من الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه لعام 2024، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة 290/67 و 1/70 و 299/70**.

* E/HLPF/2024/1.

** تمثل الرسائل آراء الحكومات المعنية وتستنسخ الأمم المتحدة محتواها كما ورد، مع إدخال تعديلات تحريرية بحتة لا غير.

24-08156 (A) 200524 260624

الرجاء إعادة استعمال الورق

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

لمحة عامة

منذ بدء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ما برحت أرمينيا تعمل بخطى ثابتة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماجها في خطة الإصلاح الوطني. وتقوم الحكومة حاليا بتنفيذ "استراتيجية التحول في أرمينيا 2050"، التي تتوافق أهدافها الـ 16 الكبرى بشكل أساسي مع أهداف التنمية المستدامة.

وما برحت أرمينيا، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي ومتوسط الدخل، تواجه العديد من التحديات في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وقد أدت المحاولات المستمرة لتقويض السلام والاستقرار في المنطقة، والأزمة الإنسانية التي أعقبت ذلك، والحصار البري الذي يفرضه اثنان من بُلدان الجوار، إلى زيادة تعقيد تلك الخطوات.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل تحتفظ بتأثيرها الكامل حتى يومنا هذا، واصلت أرمينيا إصلاحاتها التحويلية نحو تحقيق تنمية اقتصادية قوية وبناء مؤسسات ديمقراطية متينة وإقامة مجتمع عادل وسلمي وشامل للجميع وإحلال سلام دائم في المنطقة.

سياق الاستعراض الوطني الطوعي الثالث

بينما كانت أرمينيا تضع اللمسات الأخيرة على استعراضها الوطني الطوعي الثاني في عام 2020، كان البلد يواجه بالفعل صعوبات في التعامل مع عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أضعفت بشكل كبير التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، كان على أرمينيا أن تواجه عدوان أذربيجان الواسع النطاق على ناغورنو – كاراباخ في عام 2020، الذي أودى بحياة الآلاف وأدى إلى نزوح 265 92 شخصا قسرا من ناغورنو – كاراباخ إلى أرمينيا.

وأدت اعتداءات أذربيجان الأخرى واحتلالها لأراضي أرمينيا ذات السيادة في عامي 2021 و 2022، بمان نجم عنها من نزوح داخلي وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية للمجتمعات الحدودية، إلى تفاقم الوضع الإنساني المعقد بالفعل في البلد.

وأدى الهجوم الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان في 19 أيلول/سبتمبر 2023، والذي سبقه حصار غير إنساني دام 10 أشهر، إلى تطهير عرقي لجميع السكان الأصليين في ناغورنو – كاراباخ مما أدى إلى نزوح قسري لأكثر من 000 115 لاجئ، وبالتالي خلق أسوأ أزمة لاجئين في أرمينيا منذ استقلالها. وكان لجهود الحكومة وتضامن المجتمع الأرمني دور فعال في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين المنقذة للحياة.

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بغض النظر عن التحديات الماضية والناشئة، سمحت المرونة الديمقراطية في أرمينيا لها بتحقيق التقدم وإعادة البناء بشكل أفضل في بيئة بالغة الهشاشة.

فخلال السنوات الأربع الماضية، سجل اقتصاد أرمينيا نموا في إجمالي الناتج المحلي وصل إلى رقم عشري (12,6 في المائة في عام 2022)، مما أدى إلى رفع عشرات الآلاف من الأشخاص فوق خط الفقر. وبفضل اتباع سياسات الاقتصاد الكلي القوية، والاستهداف النشط للتضخم، والمسؤولية المالية، والرقابة الفعالة، حافظ النظام المالي على استقراره، على الرغم من التحديات التي شهدها في السنوات الأربع الماضية.

ويمثل الانتقال إلى قطاع طاقة أكثر اخضرارا واستدامة واحدة من أولويات أرمينيا. وساهمت الاستثمارات في نظام الطاقة المتجددة، التي تهدف إلى زيادة حصة إنتاج الطاقة الشمسية إلى ما لا يقل عن 15 في المائة أو 1,8 بليون كيلوواط/ساعة بحلول عام 2030، في تحول البلد إلى الطاقة الخضراء. ونفذت أكبر عملية تجديد للمحطة النووية لتوليد الكهرباء في البلد وفقاً لمعايير السلامة النووية الدولية مما أتاح النمو المطرد لقطاع الطاقة.

وكانت الإصلاحات الكبرى في نظام الحوكمة وسلك القضاء، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحماية الاجتماعية، ومكافحة الفساد بلا هوادة على رأس أولويات البلد. وما فتئت أرمينيا تعمل أيضا باستمرار على تعزيز حقوق النساء والفتيات وتمكينهن ومشاركتهن الهادفة في عمليات صنع القرار. ووصلت نسبة توظيف المرأة وحصولها على مزايا اقتصادية إلى 90 في المائة. وتبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الجمعية الوطنية 36,45 في المائة.

سبل المضي قدماً

ستعرض أرمينيا في استعراضها الوطني الطوعي الثالث تجربتها في الصمود أمام التحديات والعمل الإنساني والجهود الحثيثة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على خلفية التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية.

وستكشف تجربة أرمينيا عن الحاجة إلى تنشيط تعددية الأطراف والعمل المشترك من أجل الصمود في وجه الأزمات الإنسانية وتعزيز السلام وضمان التقدم والتنمية وحقوق الإنسان للجميع، على أساس النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ومع التركيز القوي على أكثر الفئات ضعفا.

وستواصل أرمينيا جهودها المتسقة نحو تنفيذ خطة عام 2030، استناداً إلى أولويات التنمية في البلد. وستواصل أرمينيا أيضا التصدي للتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين من ناغورنو – كاراباخ، بما يكفل تهيئة بيئة لتنمية سبل عيشهم على نحو مستدام.

الترتيبات المؤسسية

لضمان اتباع عملية شاملة وتشاركية في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بدأت الحكومة أربع مشاورات لأصحاب مصلحة متعددين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أرمينيا، مع أعضاء البرلمان وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وكانت تلك المشاورات بمثابة منصة للتحقق من صحة الاستعراض الوطني الطوعي وأتاحت الفرصة لصياغة المزيد من الإجراءات المشتركة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

تم تجميع الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للنمسا خلال أزمات عالمية متعددة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. وفي *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023*، احتلت النمسا المرتبة الخامسة من بين 166 بلدا فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، بين التقرير أيضا أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك بذل جهود إضافية لتحقيق الأهداف 12 و 13 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. ومع أن النمسا لا تزال تستهلك مستوى عاليا من الموارد، فإن مكاسب الكفاءة التي تحققت في السنوات الأخيرة تبين أن هناك اتجاها واعدا.

ومن ثم، أعدت النمسا تقريرها بحيث يسعى إلى الإجابة على السؤال التالي: "ما هي التحولات نحو الاستدامة اللازمة لتحقيق أهداف خطة عام 2030؟" مع تسليط الضوء على الاعتبارات التالية:

- أثبت نهج "التعميم" الذي تتبعه النمسا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جدواه، إذ استمرت عملية شفافة وتشاركية بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال أشكال تعاون مختلفة على مدى 15 شهرا. وقامت النمسا أيضاً بتعزيز التعاون مع العلوم، حيث قدم مشروع "UniNEtZ" المتعدد التخصصات الذي شارك فيه حوالي 300 عالم 950 تدبيرا ملموسا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تم وضع قاعدة بيانات قوية من قبل مكتب الإحصاء الوطني، وسد فجوات البيانات بدعم من الجامعات، ووضع البيانات كعنصر محوري في التقرير.
- أدرجت في الاستعراض الوطني الطوعي ثلاث أولويات متعددة الجوانب للتحول هي: المساواة بين الجنسين، ومنظور الشباب، والبعد الدولي.

ويستخدم الإطار الأوروبي المشترك والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي كمبادئ توجيهية للتنفيذ في النمسا. وباتباع ركائز الاستدامة الثلاث – البيئية والاقتصادية والاجتماعية – يتضمن التقرير ثلاثة مواضيع رئيسية:

عدم ترك أحد خلف الركب: التماسك الاجتماعي والتضامن في زمن الأزمات المتعددة:

- قد يواجه أي شخص مأزقا، لكن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة يتضررون من الأزمات المتعددة أكثر من غيرهم. وفي النمسا، يمكن للأشخاص المتضررين من الفقر والإقصاء الاجتماعي الاعتماد على دولة رفاه متطورة. فهي تشجع على التحول من خلال التضامن واستيعاب الجميع وتكافؤ الفرص حتى "لا يترك أحد خلف الركب".
- يتم دعم الأسر والأطفال والشباب من خلال برنامجي *"Frühe Hilfen"* و *"Schulstartklar!"*.
- تمهد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الإعاقة الطريق لاتخاذ تدابير عديدة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يتم تعزيز "الميزنة المراعية للمنظور الجنساني" من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، أجيزت تدابير تتصدى للعنف الجنساني وتشريعات لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت.

- لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية الطويلة الأجل، استحدثت حزمتان للإصلاح الشامل وبرنامج "التمريض المجتمعي".

المهارات لعام 2030: الكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

- المهارات التي تعزز الكفاءات الشخصية والمتعددة التخصصات وكفاءات التواصل تشكل أمرا حاسما للتحولات المتوخاة لتنفيذ خطة عام 2030.
- المهارات الرقمية ومحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية – وهي أساس الرقمنة المستدامة والشاملة – تخلق فرصا للاقتصاد وسوق العمل.
- تؤدي الشركات دورا رئيسيا في مواصلة التدريب في برنامج "المهارات لعام 2030".
- لمعالجة النقص في العمال المهرة، يتم تعزيز نظام التدريب المهني المزدوج من خلال زيادة جودة التدريب وفرص التدريب.
- تعمل السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل على تحسين فرص العمل للباحثين عن عمل، وتوفير فرص التدريب الخاصة بالفئات المستهدفة، وإيجاد حوافز للتوظيف.
- تعد مهارات "السلوك المسؤول في العمل" ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

حماية المحيط الحيوي: التنمية المستدامة داخل حدود الكوكب

- العمل المتسارع في مجال حماية المناخ والبيئة شرط أساسي للتحول المستدام. وقد اتخذت النمسا خطوات مهمة من خلال تعزيز تدابير حماية المناخ والتكيف معه بالإضافة إلى مجموعة واسعة من التدابير الخاصة بالتحول في مجال الطاقة والتنقل.
- من بين الأسس المهمة لذلك برنامج "الإصلاح الضريبي الإيكولوجي الاجتماعي" الذي تم تنفيذه، والذي أدخل كلاً من تسعير ثاني أكسيد الكربون ومكافأة المناخ.
- تم أيضا اعتماد أهداف وتدابير طموحة للطاقة المتجددة وتوسيع البنية التحتية للكهرباء.
- اتُخذت خطوات مهمة لمعالجة التحول في مجال التنقل، ولا سيما "تذكرة المناخ" على الصعيد الوطني للنقل العام والاستثمارات القياسية في البنية التحتية للسكك الحديدية.
- لتأمين حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي في النمسا، وضعت "استراتيجية التنوع البيولوجي النمسا 2030+" وأنشئ صندوق التنوع البيولوجي، وهو ما شكل أساسًا مهمًا.
- يتمثل أحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسية لخطة عام 2030 وهدف استراتيجية الاقتصاد الدائري النمساوي في إنشاء اقتصاد دائري مستدام لا يؤثر سلبا على المناخ.

وتجدد النمسا من خلال هذا الاستعراض الوطني الطوعي التزامها بخطة عام 2030 وأهدافها. ولتحقيق ذلك، تعتزم النمسا تنفيذ التحولات المذكورة أعلاه، التي تعتمد جميعها على نظام متعدد الأطراف لا غنى عنه وقائم على القواعد كأساس لا بد منه.

ويعد مبدأ الشـراكة المنصـوص عليه في الهدف 17 من أهداف التنمية المسـتدامة حافزا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على التحديات المقبلة. وانطلاقا من روح التعاون هذه، زادت النمسا بشكل كبير من تمويلها للتعاون الإنمائي والتمويل الدولي للمناخ والمساعدة الإنسانية.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

ملكية أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية

إن التزام أذربيجان بأهداف التنمية المستدامة متجذر بعمق في خطة التنمية الوطنية، ولا سيما في الوثيقة المعنونة "أذربيجان 2030: الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصـادية"، وهي اسـتراتيجية تحويلية مسـتدامة طويلة الأجل للبلد. وتشـمل النتائج الرئيسـية لنموذج التنمية الاجتماعية والاقتصـادية في أذربيجان إعادة إعمار وتأهيل أراضيها المحررة، وتعزيز القدرة الاقتصادية، وإدخال تحسينات كبيرة في الرفاه الاجتماعي استرشادا بمبادئ خطة عام 2030.

عدم ترك أحد خلف الركب

تطمح أذربيجان إلى بناء مجتمع الرفاهية من خلال متابعة محركات النمو المسـتدام. وعلى مدى العقد الماضي، زاد الحد الأدنى للأجور ثلاثة أضعاف تقريبا، ومتوسط الراتب الشهري ضعفين، والحد الأدنى للمعاش التقاعدي 2,4 ضـعف، في حين زاد معيار الحاجة لمنح المسـاعدات الاجتماعية الحكومية الموجهة للأسر المستحقة ذات الدخل المنخفض أكثر من 2,2 ضعف. ويظهر التركيز على النمو الشامل بشكل بارز في الوثيقتين "أذربيجان 2030: الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصـادية" و "اسـتراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصـادية للفترة 2022–2026" اللتين يعتبران بناء مجتمع ديناميكي وشـامل قائم على العدالة الاجتماعية أولية من الأولويات الخمس حتى عام 2030.

تمويل أهداف التنمية المستدامة

أحرزت أذربيجان تقدما في إدخال إطار التمويل الوطني المتكامل وخرائط المسـتثمرين في أهداف التنمية المسـتدامة لزيادة التمويل من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. ويتبنى البلد الاسـتثمار في أهداف التنمية المسـتدامة كأداة قوية لدفع التغيير الاجتماعي والبيئي الإيجابي مع تحقيق عوائد مالية. وعلى وجه الخصـوص، أظهر وسم أهداف التنمية المستدامة لنفقات ميزانية الدولة لعام 2022 أن 82,3 في المائة من نفقات الميزانية الموحدة تتماشـى مع الأهداف والغايات الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشكل ما يقرب من 23 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لنفس العام.

بلد يهدف إلى بيئة نظيفة ونمو أخضر

تتداخل الاسـتدامة البيئية كواحدة من الركائز الخمس لاسـتراتيجية التنمية في أذربيجان، مما يؤكد الالتزام ببيئة نظيفة ونمو أخضـر. ويشـكل الانتقال الطاقي عنصـرا محوريا في خطة التحول الأخضـر في البلد، ويهدف البلد إلى زيادة حصـة الطاقة المتجددة إلى 24 في المائة من القدرة المركبة لتوليد الكهرباء بحلول عام 2026، وإلى 30 في المائة بحلول عام 2030. وتماشـيا مع المسـاهمات المحددة وطنيا، تهدف

أذربيجان إلى تحقيق خفض بنسبة 40 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050 مقارنة بعام 1990. وأعلن البلد عن التزام طوعي بإنشاء منطقة "صافي انبعاثات صفرية" في منطقتي كاراباخ وزنغازور الشرقية المحررتين بعد احتلال دام 30 عاما.

الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

تدرك الحكومة أيضا ضرورة التصدي لتغير المناخ العالمي من خلال اعتماد تقنيات خضراء والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، ومن خلال تغيير النموذج الخطي التقليدي للإنتاج والاستهلاك والنفايات إلى نموذج دائري يضع كفاءة الموارد وإعادة التدوير والتجديد البيئي في صميم العمل. وتستعد أذربيجان، استلهاما لروح الوفاء بالتزامها بتحقيق التنمية المستدامة، لاستضافة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بنجاح في عام 2024. وفي هذا المسعى، تعتزم أذربيجان القيام بدور محوري في تسهيل الحوار والتعاون العالميين بشأن المنجزات المستهدفة المحتملة في الدورة.

الهدف 18 من أهداف التنمية المستدامة الوطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام

تصنف أذربيجان من بين أكثر البلدان تلوثا بالألغام، نتيجة لاحتلال أرمينيا لأراضيها لمدة 30 عاما تقريبا. فقد سويت المدن والقرى بالأرض بالكامل، ودمرت المواقع التاريخية والثقافية. ويظل لمشكلة الألغام في أذربيجان تأثير سلبي إضافي على البيئة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن أرمينيا زرعت خلال احتلالها أكثر من 1,5 مليون لغم في الأراضي المحتلة في أذربيجان. واعترافا بالتأثير الكبير للتلوث بالألغام على التنمية المستدامة في البلد، تم تحديد إزالة الألغام للأغراض الإنسانية رسميا على أنها الهدف الثامن عشر من أهداف التنمية المستدامة الوطنية في أذربيجان.

الخطوات التالية بشأن التحديات

التنويع الاقتصادي والرفاه

من المتوقع أن يؤدي التنويع الاقتصادي ومكاسب الإنتاجية إلى تسريع وتيرة النمو المستدام والشامل. وسيظل نقل التكنولوجيا والابتكارات، وتعزيز فرص الحصول على التمويل وريادة الأعمال، وتحسين التكامل التجاري وتنويع الصادرات، وتوسيع نطاق الاستثمارات في المهارات، أولوية من أولويات المستقبل.

العمل المناخي

سيكون إحراز تقدم في مجال الانتقال الطاقي، وتوسيع نطاق التقنيات الخضراء، وتدابير كفاءة استخدام الطاقة، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري أمرا أساسيا. ومن المهم فهم أوجه قابلية التأثر بتغير المناخ واحتياجات التكيف معه، مع التسليم بأن تمويل المناخ سيكون عاملا تمكينيا.

تحسين البيانات لرصد النمو الأخضر والإبلاغ عنه

سيتوسع البلد في جمع البيانات والإبلاغ عن مؤشرات "النمو الأخضر" من أجل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة بشأن الاستدامة البيئية.

تمويل أهداف التنمية المستدامة

سيستمر بذل الجهود بشأن إطار التمويل الوطني المتكامل لتوسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية والاستخدام الفعال لموارد الميزانية. وبناء على خريطة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة، سيتم تعزيز أدوات التمويل المبتكرة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

السياق

تحدد استراتيجية بليز الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026 (#planBelize) طموحنا لتحويل بليز إلى مجتمع أكثر ديمقراطية واستيعابا للجميع واستدامة وصلابة يجب أن يستفيد منه جميع مواطني بليز. وتلتزم بليز بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتواصل الاستثمار في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وقد وضع استعراضنا الوطني الطوعي الثاني باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره يحترم مساهمة كل مواطن في التنمية الوطنية ويعكس التزامنا الثابت بخطة التنمية الدولية.

ونقر بأن تقدمنا نحو أهداف التنمية المستدامة قد واجه تحديات بسبب الصدمات الخارجية، ومحدودية تمويل التنمية، والديون، وتغير المناخ، وقيود البنية التحتية، والأحداث غير المتوقعة. ففي وقت الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2017، على سبيل المثال، لم يكن هناك قدر كاف من التخطيط والتعاون والتنسيق المشترك بين القطاعات وبين الوزارات لدعم التنفيذ المحدد الأهداف لأهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة بين عامي 2020 و 2022، استلزمت آثار جائحة كوفيد-19 وإعصار ليزا أيضا إعادة توجيه الموارد الوطنية لبدء جهود التعافي.

بيد أن بليز كفلت أن توجه الآليات الاستراتيجية طموحاتها الإنمائية. فخطتانا للتنمية الوطنية للأجلين الطويل والمتوسط، المتمثلتان على التوالي في الوثيقتين "أفق عام 2030: إطار التنمية الوطنية لبليز 2010-2030" و "استراتيجية بليز الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026 (#planBelize)" قد صممتا لدعم التنمية على مستوى البلد في مختلف القطاعات. وخلال الحوار الوطني للقيادات والحوار الوطني بشأن الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التزمت حكومة بليز كذلك ببناء القدرة على الصمود والحد من عدم المساواة والحد من الفقر، بما يتماشى مع الوعد التحويلي الوارد في خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب.

النقاط البارزة

في عام 2017، استند عرضنا أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى في المقام الأول إلى بيانات نوعية. أما الاستعراض الوطني الطوعي لبليز لعام 2024 فقد نتج عن مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة واسترشد ببيانات نوعية وكمية. وستسلط رسائلنا الرئيسية الضوء على بعض إنجازاتنا البارزة عبر الركائز الخمس لخطة عام 2030 وستعرض التحديات الرئيسية التي تعترض تقدمنا.

	المؤشر	*النسبة السابقة*	*آخر نسبة*
الناس	انخفض الفقر المتعدد الأبعاد	36,5 في المائة (2021)	26,4 في المائة (2023)
الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 5			
	زادت نسبة الطلاب الذين يكملون تعليمهم الابتدائي خلال الوقت المحدد	93,4 في المائة (2017)	100 في المائة (2022)
الازدهار	زادت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الإمداد النهائي للطاقة	30,4 في المائة (2017)	36 في المائة (2022)
الأهداف 7 و 8 و 9 و 10 و 11			
	انخفض معدل البطالة	9,3 في المائة (2018)	5 في المائة (2023)
الكوكب	يظل الغطاء الحرجي في إطار الإدارة المستدامة عند نسبة ثابتة داخل المناطق المحمية المنشأة قانونا	56,81 في المائة (2017)	56,81 في المائة (2020)
الأهداف 6 و 12 و 13 و 14 و 15			
	لإدارة المتكاملة للموارد المائية	20 في المائة (2018)	32 في المائة (2023)
السلام	عدد ضحايا القتل العمد لكل 000 100 نسمة، بحسب نوع الجنس		
الهدف 16			
	انخفضت الحالات المبلغ عنها المتعلقة بضحايا ذكور	117 (2019)	77 (2023)
	انخفضت الحالات المبلغ عنها المتعلقة بضحايا إناث	17 (2019)	10 (2023)
الشراكة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة/المساعدة الإنمائية الرسمية/التعاون فيما بين بلدان الجنوب		
الهدف 17			
	زاد الاستثمار الأجنبي المباشر/إجمالي الناتج المحلي	1,1 في المائة (2017)	4,9 في المائة (2022)
	انخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي	78,1 في المائة (2017)	71,4 في المائة (2022)

التحديات

يجب على بليز أن تتصدى لأوجه الضعف التي لا تنفك عن أي دولة جزرية صغيرة نامية. فالتحديات التي نواجهها في الحصول على تمويل التنمية والعمل المناخي تضعف مساهماتنا في أهداف التنمية المستدامة. وفي غياب بيانات جيدة ووظيفة موحدة وتشغيلية لرصد الأداء، لم يكن هناك قدر كاف من الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بمساهمات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في أهداف التنمية المستدامة. وفي حين قمنا بدمج خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، في أطرنا الوطنية، فإن المزيج المتمثل في قلة الموارد وتحديات البنية التحتية يحد من قدرتنا على تنسيق ورصد تنفيذها بشكل فعال.

الخطوات المقبلة

تظل بليز ملتزمة بالتنمية المستدامة وستستثمر بنشاط في الشراكات والابتكار لتسريع مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعطي استثماراتنا الأولوية لمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، لتسهيل النمو الشامل للجميع وتحسين مستويات المعيشة للشرائح الضعيفة والمهمشة من سكاننا. وسنضع شعوبنا في صميم جهودنا لبناء مجتمعات مرنة وشاملة ودعم الرخاء الوطني من خلال الأمن الغذائي، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية، ونهج وتكنولوجيات التخضير، والحد من الفقر، والحوكمة الرشيدة. ولدعم هذا المسار، سنواصل تيسير الرقمنة عبر القطاعات لتعزيز بنيتنا التحتية المؤسسية. وسنستخدم إطارنا لتجارة الكربون للوصول إلى التمويل الدولي لمساهماتنا المحددة وطنيا ومساهماتنا في أهداف التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون أيضاً بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وإضفاء الطابع المؤسسي على وحدة التنمية المستدامة من أجل تعزيز رصد التقدم الذي نحرزه.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

في عام 2023، أكدت البرازيل من جديد التزامها بخطة عام 2030. ويتعافى البلد من آثار جائحة كوفيد-19 وإنكار العلم والهجمات على الدولة الديمقراطية، التي أسفرت عن وقوع وفيات والبطالة والمعلومات المضللة والتضخم وعودة الجوع في بلد كان ذات يوم موضع إعجاب العالم كله لسياساته الإنمائية المبتكرة.

وفيما يتعلق بخطة عام 2030، التي شاركت فيها البرازيل بشكل مكثف منذ بداية مفاوضاتها الدولية، كانت الفترة السابقة مضطربة أيضا. ويعود تاريخ آخر استعراض وطني طوعي إلى عام 2017، وتم حل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2019. ومع ذلك، تبنى المجتمع البرازيلي أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مبادئ توجيهية استراتيجية لخلق البدائل والمقاومة.

وفي عملية لتصحيح المسار، أعادت الحكومة الاتحادية تطبيق المشاركة الاجتماعية باعتبارها وسيلة للحوكمة وأعادت إنشاء اللجنة في عام 2023، وهي لجنة متكافئة تشارك فيها جميع الوزارات وحكومات الولايات والبلديات وجهات متنوعة تمثل المجتمع المدني. كما أعادت تنظيم الأولويات الداخلية لرصد خطة عام 2030 والتعجيل بها.

وفي هذا التقرير الوطني الطوعي، تلتزم البرازيل بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، الذي حدد الخيارات والإجراءات لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية العميقة.

واستأنفت البرازيل مشاركتها النشطة في المنتديات الدولية، وعززت الخطط المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من المواضيع ذات الأولوية لرئاستها لمجموعة العشرين وهي: مكافحة الجوع والفقر؛ وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ والمشاركة في إصلاح الحوكمة العالمية. والهدف الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الأولويات هو الحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، وهو ما اختارته البرازيل كهدف رئيسي لخطة عام 2030.

وعلى الصعيد الداخلي، أعيد بناء ظروف التنمية المستدامة عبر الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وفي البعد الاجتماعي، أعيد تأسيس برنامج *"بولسا فاميليا" ("Bolsa Família")* وتوسيع نطاقه لتعزيز آثار تحويلات الدخل. وانتعشت العمالة بدورها، مما أدى إلى تعزيز القوة الشرائية للناس من خلال خفض التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.

ويكمل الالتزامَ التاريخي بمكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة الاقتراحُ الرائد للاعتماد الطوعي للهدف 18 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة الإثنية والعرقية. ويمثل الهدف 18 أعلى مستوى من التزام البرازيل بالتصدي للعنصرية وعدم المساواة الإثنية والعرقية، على اعتبار أنها النقطة المحورية في استراتيجية التنمية المستدامة. وتمشيا مع الهدفين 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة، أعادت البرازيل إنشاء وزارة المرأة ووزارة المساواة العرقية، وأنشأت لأول مرة في التاريخ وزارة للشعوب الأصلية ترأسها امرأة من السكان الأصليين.

وفي البعد البيئي، تشمل أولويات البرازيل مكافحة إزالة الغابات ومعالجة حالات الطوارئ المناخية. ولوحظ انخفاض كبير في إزالة الغابات في منطقة الأمازون في عام 2023، مما يعكس اتجاه السنوات السابقة. وتدرك البرازيل، لدى إعادة بناء السياسات العامة القطاعية، أن آثار الظواهر الجوية القصوى يشعر بها في المقام الأول السكان الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا.

وقامت الحكومة البرازيلية بدمج إجراءاتها الرامية إلى التخفيف والتكيف، ومساهماتها المحددة وطنيا، مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا المسار، نسلط الضوء على عقد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2025، في مدينة بيليم الأمازونية، في ولاية بارا، وعلى الإجراءات المتعلقة بحوكمة المياه وبالمدن المستدامة وحماية المحيطات واستخدام الطاقة المتجددة.

أما في البعد الاقتصادي، فيدعم الابتكار والاستدامة السياسة الصناعية الجديدة، المكلفة بتعزيز الاقتصاد الحيوي، وإزالة الكربون، والانتقال الطاقي العادل. بالإضافة إلى ذلك، تهدف خطة التحول الإيكولوجي أيضا إلى انتقال عادل وتقترح شراكات بين القطاعات مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء.

وتتضمن الخطة المتعددة السنوات للفترة 2024-2027، المنظمة بمشاركة اجتماعية واسعة النطاق، مؤشرات وأهدافا تسمح بتقييم ورصد تنفيذ الميزانية. وقد تمت الموافقة عليها كقانون اتحادي للفترة بين عامي 2024 و 2027 وهي تتماشى تماما مع أهداف ومؤشرات خطة عام 2030. ومن ثم، فإن الخطة المتعددة السنوات تعزز أدوات رصد أهداف التنمية المستدامة في البرازيل.

ويؤكد التقرير فكرة أنه لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة ما لم يكن هناك إدماج اجتماعي ومؤسسات قوية وديمقراطية كاملة. وستفرض السنوات القادمة تحديات كبيرة على العالم وخطة عام 2030. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، بهدف الوصول إلى مستقبل أكثر سلاما وعدلا وازدهارا واستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

انضمت تشاد إلى خطة أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 لتعزيز تحولها الهيكلي وتحسين الظروف المعيشية لسكانها. وقد تحققت هذه الإرادة السياسية للسلطات العليا في البلاد، الرامية إلى التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة، عن طريق إدراج تلك الأهداف ضمن أولويات الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات القطاعية في المجالات المعنية. وهي تتبين أيضا في الالتزام بإعداد وتقديم تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل دوري خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على غرار ما تمّ في عامي 2019 و 2021.

ويأتي الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 في سياق خاص، يتميز بالانتقال السياسي الذي بدأ بعد وفاة رئيس الجمهورية، الماريشال إدريس ديبي إتنو، في 20 نيسان/أبريل 2021. وعلى الرغم من هذه الصدمة الهائلة، فقد أحرز البلد تقدما كبيرا في مجالي التماسك الاجتماعي وبناء السلام (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة). والواقع أن سياسة اليد الممدودة التي تتبعها الحكومة الانتقالية مكنت من تحقيق ما يلي: (أ) التوقيع على اتفاق الدوحة للسلام بين الحكومة الانتقالية و 43 جماعة وحركة سياسية – عسكرية؛ (ب) تنظيم الحوار الوطني الشامل والسيادي؛ (ج) تنظيم الاستفتاء الدستوري؛ (د) توقيع اتفاقات كينشاسا.

ومن حيث النمو الاقتصادي، سجلت تشاد معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 3,4 في المائة في عام 2022، ثم وصل إلى 5,1 في المائة في عام 2023.

وعلى الرغم من هذه الجهود، وفي وجه بيئة اقتصادية واجتماعية متأثرة بشدة بالتداعيات المتعددة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات الحدودية وآثار تغير المناخ، وصل معدل فقر السكان التشاديين (الهدف 1) في عام 2022 إلى 44,8 في المائة، أي 632 762 7 شخصا فقيرا. ومقارنة بالمعدل المسجل في عام 2018 (42,3 في المائة)، فقد ارتفع معدل الفقر بين السكان بنسبة 2,5 في المائة. كما ارتفع معدل انتشار نقص التغذية (الهدف 2) بنسبة 2,4 في المائة بين عامي 2018 (39,6 في المائة) و 2021 (42 في المائة)، استنادا إلى إحصاءات الدراسة الاستقصائية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2021.

وبهدف تصحيح هذا الوضع، وضعت حكومة تشاد خطة إنمائية وطنية جديدة للفترة 2024-2028، يتمثل الهدف منها في تسريع نهضة تشاد وتحولها الهيكلي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وإحراز مزيد من التقدم في المسائل البيئية مع مراجعة المساهمة المحددة وطنيا في عام 2021. والواقع أن البلد يخطط للتغلب على التحديات الدورية، مثل إنشاء البنى التحتية العامة (الطاقة، والطرق، وما إلى ذلك)، وإحياء ديناميات التنمية المحلية والإقليمية، وتعزيز قدرة البلد على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن إقامة مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة ويمكن للجميع اللجوء إليها لضمان التنمية المستدامة للبلد. ويشمل ذلك ما يلي:

- إنشاء آلية لتحقيق استقرار أسعار الضروريات الأساسية ومكافحة ارتفاع تكاليف المعيشة (الهدف 1)؛
- مكافحة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن انخفاض الإنتاج والمخاطر المناخية (الهدفان 2 و 13)؛
- تنويع الاقتصاد والتشجيع على قيام نسيج صناعي على الصعيد الوطني (الأهداف 1 و 8 و 10)؛
- تنظيم انتخابات حرة وشفافة في عام 2024 (الهدف 16)؛

- التخطيط للتنمية من المستوى اللامركزي إلى المستوى المركزي (الهدف 16)؛
- جعل نظام الرصد والتقييم أكثر قابلية للتنفيذ (الهدف 16)؛
- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وأخذهم بزمام الأمور (الهدف 16)؛
- تحسين أساليب إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية (الهدف 16)؛
- تعزيز الشراكات وتعبئة الأموال (الهدف 17).

ومن هذا المنطلق، تعتزم الحكومة إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة وتحسين فعالية الإجراءات الإنمائية. بيد أن في الوقت نفسه، لا بد من شراكة معززة وموسعة ومتجددة لرفع التحدي المتمثل في تمويل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 فرصة ليجدد البلد التزامه أمام جميع الشركاء ودعوته لهم، بهدف تلقي دعمهم في وضع خطته الإنمائية الوطنية للفترة 2024–2028 على مسار التنمية المستدامة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

تعاني نسبة 28 في المائة[1] من الأسر المعيشية في كولومبيا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ما يعكس الحاجة إلى تغيير عميق لضمان حق الإنسان في الغذاء لجميع الكولومبيين. ويقيم التقرير الوطني الطوعي الرابع الذي تقدمه كولومبيا التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويطرح نظرة عن الوضع المعقد للبلد على صعيد مكافحة الجوع، الذي تفاقم بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ والنزاع المسلح.

وبمشاركة قطاعات مختلفة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني والقطاع العام والأوساط الأكاديمية والتعاون الدولي، يقترح التقرير إجراءات تهدف إلى تحقيق الشمول والاستدامة واحترام التنوع، ويدعو إلى ضمان حق الإنسان في الغذاء في كولومبيا من خلال عملية بناء جماعية. وتفيد مقاطعة لا غواخيرا، وهي واحدة من المناطق التي تواجه أكبر التحديات، كدراسة حالة إفرادية.

ضمان حق الإنسان في الغذاء

لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي آثار عميقة تتجاوز عدم كفاية الغذاء، وتؤثر على جميع مجالات التنمية المستدامة. وهذا الوضع يقوض بشدة حقوق الإنسان، ولا سيما للفئات السكانية الضعيفة والمهمشة تاريخيا، التي، بالإضافة إلى تأثر حقها في الغذاء الكافي، تتعرض للفقر المدقع والتمييز الاجتماعي والتمييز في مجال العمالة وللكوارث الطبيعية والظواهر الجوية والعنف والتشريد القسري.

ولا يتطلب ضمان حق الإنسان في الغذاء اتخاذ تدابير هادفة فحسب، بل يتطلب أيضا إحداث تحولات منهجية تهدف إلى معالجة العوامل الأساسية، منها القضاء على الفقر بجميع أبعاده، مع التركيز على المناطق الريفية، والتكيف مع تغير المناخ، وتحقيق السلام الكامل.

(1) وفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية بشان نوعية الحياة التي أجريت استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لعام 2022.

البعد الإقليمي – تواجه كولومبيا تحديات كبيرة من حيث الأمن الغذائي والتغذوي، في ظل وجود اختلافات ملحوظة بين المناطق والمجموعات العرقية والقطاعات الاجتماعية والاقتصـــادية. ويؤدي عدم التجانس في الإقليم، وتأثير تغير المناخ، والتفاوتات الهيكلية إلى تفاقم الضعف المتعدد الجوانب لفئات معينة من السكان، مما يديم دورات الفقر وسوء التغذية.

وفي هذا السياق، تؤدي الديناميات الاجتماعية والثقافية والسياسات العامة دورا حاسما. ويمكن للسياسات التي تركز على تعزيز الزراعة الأسرية، ودعم الإنتاج الزراعي الإيكولوجي، وتنفيذ نظم لضمان الحق في الغذاء أن تسهم في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي. ويمثل تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وكذا تعزيز سلاسل القيمة المحلية وإنشاء أسواق إقليمية، استراتيجيات رئيسية لزيادة قدرة منظومات الأغذية الزراعية على الصمود في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها كولومبيا.

دورة الحياة وعواقب الجوع في مرحلة الطفولة على المراحل الأخرى – لانعدام الأمن الغذائي عواقب عميقة وطويلة الأمد طوال دورة الحياة، وخاصة خلال المراحل الحرجة مثل الحمل والطفولة المبكرة. ولا تطال هذه الآثار صحة الفرد فحسب، بل أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

حوكمة منظومات الأغذية الزراعية – تواجه منظومات الأغذية الزراعية في كولومبيا تحديات متعددة الأبعاد، منها الفجوات في الإنتاج والتوزيع والحصول على الغذاء الجيد. فتجزؤ الحوكمة، والافتقار إلى التنسيق بين القطاعات، وأوجه القصور في الشفافية والمساءلة تحد من القدرة على الاستجابة بفعالية للأزمات الغذائية.

ومن الضروري إحداث تحول في منظومات الأغذية الزراعية في اتجاه تحقيق الاستدامة والتنويع واللامركزية والشمول، مع مراعاة الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها، من خلال اتباع نهج شامل ومنسق وتشاركي في الحوكمة.

المشاركة الاجتماعية والمجتمعية – تكتسي المشاركة الاجتماعية والمجتمعية أهمية بالغة لنجاح السياسات الرامية إلى مكافحة الجوع. فتمكين المجتمعات، لا سيما النساء والمجموعات العرقية، لا يزيد التدخلات أهمية وفعالية فحسب، بل يعزز التنمية المستدامة والمنصفة.

كيفية تصدي السياسة العامة لهذه التحديات

تتجه كولومبيا على صعيد السياسة العامة نحو انتهاج نهج يعترف بالغذاء كحق من حقوق الإنسان ويسعى إلى تجاوز منظور الرعاية التقليدية. ويتطلب هذا التحول النموذجي إعادة هيكلة لحوكمة منظومات الأغذية الزراعية، واعتماد نهج مشترك بين القطاعات للتخلص من الفقر، وتعزيز القدرات المحلية، ودعم القطاع الخاص من خلال الابتكار وإقامة الشراكات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

بعد البدء رسميا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2016 ووضعها في سياقها مع إعطاء الأولوية لـ 14 هدفا من تلك الأهداف في عام 2017، وبعد إدراجها في وثائق التخطيط الوطنية والقطاعية والمحلية انطلاقا من عام 2018، قدمت جمهورية الكونغو في عام 2019 تقرير استعراضها الوطني الطوعي

إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد عززت هذه التجربة رغبة الحكومة في اتخاذ إجراءات للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من ناحية، والاستمرار، كل عام، في إعداد تقارير تقيس التقدم الذي أحرزته الكونغو في تحقيق تلك الأهداف، من ناحية أخرى.

ويختلف تقرير عام 2023 عن التقارير السابقة، لإنه يستند فقط إلى الأهداف الثلاثة ذات الآثار المؤدية إلى التسريع، والتي تم تحديدها من خلال أداة تشخيص الدفع بعجلة التنمية (Push-diagnostic) فيما يتعلق بالمحاور الاستراتيجية الستة للخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2022–2026. ويتعلق الأمر بالأهداف 8 و 9 و 11 من أهداف التنمية المستدامة. ويعد إعطاء الأولوية لهذه الأهداف الثلاثة نتيجة مباشرة للصعوبات المزمنة التي تواجهها الحكومة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 14 ذات الأولوية في السابق بشكل فعال وبالتزامن.

وقد كشف تحليل البيانات المتأصلة في هذه الأهداف الثلاثة عن واقع كئيب بشكل عام. وقد أُحرز الكثير من التقدم، ولكن تحديات متعددة لا تزال تواجه الحكومة.

الهدف 8: أسفرت الإجراءات المتخذة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي عن نتائج متفاوتة، حيث انخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – 2,5 في المائة خلال الفترة 2018–2022. وفي سوق العمل، أدى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى بقاء البطالة في مستوى مرتفع، حيث سجلت في عام 2022 معدل 20,43 في المائة بين الرجال ومعدل 22,46 في المائة بين النساء.

وفيما يخص القطاع المالي، توجد في الكونغو 10 مصارف عالمية وعدد قليل من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. ولا تزال نسبة فروع المصارف لكل 000 100 نسمة منخفضة (2,48). وقد أدى انخفاض التغطية الوطنية بمؤسسات الائتمان، إلى جانب عدم قدرة غالبية السكان على الاستفادة من الخدمات المصرفية، إلى زيادة هائلة في قيمة المعاملات المالية بواسطة الهاتف المحمول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفعت تلك النسبة من 6 في المائة في عام 2018 إلى 47,23 في المائة في عام 2022. وأمام هذا الوضع، أطلقت الحكومة خطة لتعزيز القدرة على الصمود، تدمج أهداف التنمية المستدامة وتغطي الفترة 2022–2024.

الهدف 9: ظلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بشكل عام، إذ لا تصل إلى 8 في المائة. ومقارنة بمستوى عام 2015 (6 في المائة)، من المتوقع أن يصل هذا المؤشر إلى 12 في المائة في عام 2030. وفي عام 2022، حققت الكونغو معدلا بلغ 6,56 في المائة. وتشترك الحكومة والقطاع الخاص في بذل جهود حثيثة للوصول إلى مستوى 12 في المائة بحلول عام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن بسبب قلة عدد السكان، وبطء التنمية في القطاعين الزراعي والصناعي على وجه الخصوص، فإن الكونغو بلد نموذجي من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ففي عام 2020، انبعث منها 392,41 11 طناً من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعادل 0,00189 طن لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

الهدف 11: تشكل الكونغو إقليما تتركز مدنه بشكل سيئ للغاية بسبب الافتقار إلى التخطيط الفعال للتوسع الحضري. فالإدارات والمتاجر والمنازل تقع بعيدا عن بعضها البعض بشكل عام. ولهذه المدن هياكل للمشاركة المباشرة للمجتمع المدني في إدارتها وتنميتها. ومع ذلك، يلاحظ وجود نقاط ضعف في أداء

هذه الهياكل لوظائفها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نسبة السكان الذين يسهل عليهم الوصول إلى وسائل النقل العام ترتفع إلى 98,6 في المائة.

ومن أجل إحراز التقدم بمزيد من الفعالية نحو تحقيق غايات هذه الأهداف الثلاثة، يتخذ البلد إجراءات ترمي إلى رفع العديد من التحديات، من بينها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المصرفية وتحسين مناخ الأعمال التجارية، ووضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية، والتعبئة المستدامة للموارد الذاتية، وزيادة مساهمات الشركاء في التنمية، ومواصلة تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2022–2026 وخطة تعزيز القدرة على الصمود للفترة 2022–2024.

وجمهورية الكونغو في حاجة ماسة إلى الدعم المالي من الشركاء، لأن رفع هذه التحديات بحلول عام 2030 بمواردها الخاصة، وهي أيضا موارد محدودة للغاية، يظل مجرد وهم.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

تواصل كوستاريكا ريادتها في تعزيز وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل، بفضل عمل تعاوني متعدد الأبعاد بين أصحاب مصلحة متعددين يسعى إلى تحقيق رفاه جميع مواطنيها. ويسرت عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تعلما مجديا وزادت تعميم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في المجال العام ولدى الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في مجال التنمية المستدامة.

وينعكس هذا التقدم في إعداد التقرير الوطني الطوعي الثالث، الذي يتميز بمنهجيته التشاركية، المتوافقة مع نموذج حوكمة أهداف التنمية المستدامة. ويشجع هذا النموذج إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في القرارات التي تعزز التنمية المستدامة.

ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية والممارسات الجيدة لمختلف قطاعات المجتمع في تنفيذ خطة عام 2030 والتخطيط لها في كوستاريكا خلال الفترة 2020–2024، وبالتالي مواصلة العملية التي بدأت منذ عام 2015 والتي أبلغ عنها في التقرير الوطني الطوعي الثاني في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير بتفصيل المنهجية المتبعة فيه والعملية التي أفضت إلى إعداده، بما في ذلك آليات الاعتماد على الصعيد الوطني والأطر المؤسسية لتنفيذ الأهداف ورصدها.

ويتناول التقرير الوطني الطوعي الثالث أيضا خطة عام 2030 والأهداف الواردة فيها كالتزام وطني انبثق من الميثاق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام 2016، ومساهمات مختلف القطاعات مثل القطاع العام (الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات المدنية، بما في ذلك المنظمات الدينية، ومنظومة الأمم المتحدة في كوستاريكا. وتعزز هذا النهج بإعادة إطلاق الميثاق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة مؤخرا في عام 2023.

ويتناول التقرير كذلك آليات التقييم والمساءلة المنفذة في البلد، مسلطا الضوء على تبني نهج التنمية المستدامة في أدوات التخطيط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل مثل الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام للفترة 2023–2026؛ والخطة الاستراتيجية الوطنية لعام 2050؛ ومختلف السياسات العامة القطاعية. وبالمثل، نجحت كوستاريكا في الابتكار على صعيد تنفيذ خطة عام 2030 من خلال استراتيجية الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وهي أداة تخطيط محددة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتوفر هذه النهج معلومات بالغة الأهمية بشـــأن التحديات الهيكلية، ووســـائل التنفيذ، والعمليات التكميلية مثل الاستعراض الدوري الشامل، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبالإضـافة إلى ذلك، تسـنى التطور نحو التنمية المسـتدامة انطلاقا من الأقاليم عن طريق تحديد المصـلحة الوطنية المتمثلة في إضـفاء الطابع الوطني على الأهداف. وتم كذلك اسـتحداث شـبكة الكانتونات المروجة لأهداف التنمية المستدامة، التي هي الاستراتيجية الرئيسية للتعامل مع خطة عام 2030 انطلاقا من الحكومات المحلية، والتي يناهز نطاقها 50 في المائة من البلديات وأسفرت عن تقديم أول ستة تقارير محلية طوعية عن أهداف التنمية المستدامة في عام 2022.

وكمـا هو الحـال في التقـارير السـابقـة، يعرض هـذا التقرير التقـدم المحرز في تعزيز القـدرات الإحصـائية، وهي مهمة يقودها المعهد الوطني للإحصـاء وتعداد السكان. وهذه البيانات بالغة الأهمية لرصـد التقدم المحرز في الأهداف من خلال الغايات الوطنية ومؤشرات الرصد.

ويختتم هذا التقرير بالدروس الرئيســية المســتفادة في كوســتاريكا فيما يتعلق بخطة عام 2030، ويحدد الخطوات التالية في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المسـتدامة الشـاملة، بما في ذلك المتابعة الوافية لاسـتراتيجية الغايات الوطنية لأهداف التنمية المسـتدامة التي تتيح صـنع القرارات لصـالح التنمية المسـتدامة، وتوســيع نطاق البرامج مثل شــبكة الكانتونات المروجة لأهداف التنمية المســتدامة، وتعزيز التنســيق بين القطاعات وإعداد السـياسـات العامة من منظور متعدد الأبعاد واسـتشـرافي، وكذلك مراقبة الموارد المؤسـسـية بشكل استراتيجي لضمان تنفيذها الفعال.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

نوجد في منتصـف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، ولذلك، ترى إكوادور أن تقديمها للمرة الثالثة تقريرها الوطني الطوعي في عام 2024 فرصـــة لتحديد التحديات التي لا نزال نواجهها وإيجاد مسرعات للتنمية المستدامة.

وينص دســـتور إكوادور على أن كل فترة حكم يجب أن تكون لها خطة تنمية وطنية. ومن هذا المنطلق، وضع البلد "الخطة الوطنية لإكوادور الجديدة 2024–2025"، التي تحدد خارطة الطريق التي يلزم اتبـاعهـا في التخطيط الوطني وتجســـد رؤيـة الـدولـة؛ وتحقق التوازن بين الأبعـاد الاجتمـاعيـة والبيئيـة والاقتصـــادية. وهذا في ظل وجود بعد إقليمي قوي، يتجلى في التدخلات التي تقوم بها الحكومات المحلية والتي تتماشى مع التخطيط الوطني وخطة عام 2030.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشـارة إلى أن الخطة الوطنية متوائمة بنسـبة 94,3 في المائة مع أهداف التنمية المسـتدامة. وعملية المواءمة هذه هي نتاج تعاون الأمم المتحدة ودعمها، اللذين مكنا من إنشـاء إطار لتعزيز الشراكات المحلية والعمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

وينعكس التزام إكوادور في تواؤمها مع أهداف التنمية المســتدامة، في ارتباط بالإطار المؤســســي الذي يتيح تنفيذ الأهداف. وفي هذا الصـــدد، وضـــعت اســـتراتيجية لإعادة تنظيم الفرع التنفيذي، من خلال إنشـاء مكاتب قطاعية، تسـتجيب لفرادى محاور الخطة الوطنية وتتولى المسـؤولية عن تنفيذها. وتشـكل هذه

المكاتب فضاءات لاستعراض السياسات وصياغتها وتنسيقها ومواءمتها، بما يتيح توفر سياسات قطاعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ويكفل استجابة فعالة وحسنة التوقيت للمشاكل التي تؤثر على السكان، ويمكن من تقليص الفجوات من حيث ضمان الحقوق.

وعلى الصعيد الوطني، تبين معدلات الفقر أن هناك تحديا يتمثل في تحسين الظروف المعيشية للسكان، ولا سيما أكثرهم ضعفا، مثل توفير الأمن الغذائي وتحسينه؛ وتقليص الفجوات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والقيود الأخرى التي تعوق الممارسة الكاملة لحقوق الأطفال والمراهقين والشباب والنساء والشعوب والقوميات والأشخاص المتنقلين والفئات الأخرى. ولتحقيق ذلك، سوف يعزز البلد السياسات العامة الرامية إلى الحد من مختلف أوجه الضعف الاجتماعي وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بقضايا أمن المواطنين والقضاء على العنف؛ وسيتم إقامة شراكات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ويعمل البلد من خلال ذلك على كفالة عدم ترك أحد خلف الركب في سعيه إلى تحقيق التنمية.

ومن ناحية أخرى، فإننا، نظرا لكوننا بلدا شديد التنوع، نتحمل مسؤولية حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها، فضلا عن إعداد أدوات تساعد على إدارة المخاطر، وامتلاك بنى تحتية أقدر على الصمود، والعمل على تحقيق الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة، وتعزيز التوصيلية.

وفيما يتعلق بالقطاع الإنتاجي، وضع البلد تشريعات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز تنويع مصفوفته الإنتاجية وزيادة إنتاجية السلع ذات القيمة المضافة العالية، استنادا إلى جذب الاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل اللائق.

وتواجه إكوادور، شأنها شأن بلدان أخرى، تحديات تتمثل في تعزيز جمع المعلومات الإحصائية التي تتيح رصد النتائج المحرزة وإيلاء الأولوية للإجراءات التي تسرع خطى التنمية؛ والعمل المتعدد المستويات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنسيق أعمالها، بهدف المساهمة بكفاءة في التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد التقرير الوطني الطوعي لعام 2024 جرت بمشاركة الجهات الفاعلة العامة والأوساط الأكاديمية والحكومات المحلية والمجتمع المدني والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، من خلال حلقات العمل، والحوارات المستمرة، والنماذج الإلكترونية؛ وكذلك، بمواكبة ومساعدة دائمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أتاح تبيان التقدم الذي أحرزته إكوادور على الصعيدين الوطني والمحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، وعلى الرغم من التحديات المواجهة، تظل إكوادور تضع نصب عينيها هدف تحقيق الالتزام الوطني والدولي بتحسين رفاه السكان؛ وتعيد تأكيد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومسؤوليتها عن ذلك.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

يعرض التقرير الوطني الطوعي الثاني لغينيا الاستوائية تأثير النتائج والمبادرات الموضوعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على حياة الناس وهدف عدم ترك أحد خلف الركب.

تعزيز القيادة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحلول عام 2035

تلتزم غينيا الاستوائية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق الاستقرار السياسي، والركود الاقتصادي الناجم عن انخفاض سعر برميل النفط (الذي هو المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في البلد)، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية، ووجود هوامش للتحسين من حيث رأس المال البشري والرعاية الاجتماعية.

وخلال المؤتمر الاقتصادي الوطني الثالث، وضعت مبادئ توجيهية لتنويع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وحفظ البيئة. ولهذا الغرض تمت مواءمة خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والدروس المستفادة من الخطة السابقة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعنونة "خطة غينيا الاستوائية 2035".

ولتحقيق هدف النمو القوي والشامل والمستدام، ركزت الحكومة على القطاعات ذات الإمكانات العالية من حيث النمو والعمالة، والتي تؤخذ في الاعتبار وتولى الأولوية مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأصفر والاقتصاد السياحي والاقتصاد الرقمي.

وبعد فترة من الإصلاحات التي عززها الحكم الرشيد، قطعت أشواط كبيرة في اجتذاب الاستثمار إلى البلد، من خلال إجراء إصلاحات كبيرة في قطاع المالية العامة؛ ونفذت سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال في البلد في إطار لجنة وطنية أنشئت لهذا الغرض.

تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 13 و 16 و 17

يسرت غينيا الاستوائية تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الإقليمي من خلال إدماجها الفعال في خطط التنمية المحلية مثل خطة غينيا الاستوائية 2035، المعتمدة بموجب المرسوم رقم 2021/69 المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2021.

وفي مجال مكافحة الفقر والجوع، يشدد هذا التقرير على تنويع الاقتصاد، وتعزيز العمالة، وتحسين الهياكل الأساسية للرعاية الاجتماعية، ولا سيما لفائدة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة.

وللحد من الفقر بجميع أشكاله، تلتزم غينيا الاستوائية بتحديث وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية الحالي. وينص مشروع القانون المنظم لنظام الحماية الاجتماعية على إنشاء معهد الحماية الاجتماعية الذي من شأنه أن يكمل أعمال الحماية الاجتماعية التي يقوم بها المعهد الوطني للضمان الاجتماعي.

واتخذت غينيا الاستوائية أيضا خطوات عاجلة للقضاء على الجوع، من خلال إطلاق برنامج وطني للأمن الغذائي؛ فضلا عن السعي إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال تنويع مصادر الإنتاج البديلة التي تنطوي على إمكانات كبيرة في البلد.

ولأول مرة، خصص محور استراتيجي للمحتويات الأربعة لخطة البلد المتعلقة بالقضايا البيئية. وفي هذا الصدد، اتخذت إجراءات بشأن حفظ التنوع البيولوجي، وحماية الغابات، والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية؛ فضلا عن إنشاء إدارة وزارية مخصصة للقضايا البيئية.

وفيما يتعلق بالحوكمة، ضاعف البلد جهوده في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء مؤسسات متينة وتعزيز قدرات الموظفين، وإنشاء هياكل للرقابة والمساءلة من أجل إضفاء المزيد من الشفافية على الإدارة،

من قبيل الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية، ومجلس المحاسبة، وهيئات حماية المواطنين مثل مكتب أمين المظالم أو مكتب حماية المرضى.

والسلام الذي ينعم به البلد هو نتاج احترام المؤسسات والأفراد الماديين والاعتباريين، وتيسير تمكين المرأة والقطاع الخاص.

وأخيرا، وبغية تعزيز نمو البلد، تم تعزيز الشراكات والمشاركة على الصعيد دون الإقليمي. ولتعزيز العلاقات التجارية، نفذت الحكومة سياسة حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات لفائدة مواطني جميع دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من خلال اعتماد جواز سفر الجماعة.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

في السنوات التي انقضت منذ أن تعهدت إريتريا لأول مرة بالتزامها في الأمم المتحدة في عام 2015، بذل البلد جهودا مكثفة ومتعددة الأوجه نحو بناء الدولة وتحقيق خطة عام 2030.

ويعكس الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لإريتريا، الذي تم إعداده على أساس نهج تعاوني وتشاركي للغاية، التزام إريتريا العميق والدائم بالنهوض بخطة عام 2030 وأولوياتها الإنمائية. واستنادا إلى الروابط الوثيقة بين الأهداف 4 و 5 و 6 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة، وتوافر بيانات صحيحة ودقيقة، وتقرير الاستعراض الوطني الطوعي السابق للبلد، يورد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني تفاصيل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف 4 و 5 و 6.

وتسترشد إريتريا بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم ترك أحد خلف الركب في مواصلة اتخاذ إجراءات قوية وإيجابية من خلال عدد كبير من المبادرات والبرامج للقضاء على الفقر وعدم المساواة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين، وتأمين الفرص للجميع، والقضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز والتحيز والنبذ، وإقامة بلد أكثر شمولا وإنصافا وعدلا، وإعطاء الأولوية للوصول إلى الفئات الأكثر تخلفا عن الركب أولا.

وعلى الرغم من التحديات المتنوعة التي تواجهها إريتريا وصعوبة المناخ الاجتماعي والسياسي في المنطقة، فقد قطع البلد أشواطا مهمة في مجالات التعليم، وتمكين النساء والفتيات، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

والتعليم هو أحد ركائز خطة التنمية في إريتريا ويتم توفيره مجانا من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي. وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، تم بناء مئات المدارس ومراكز التعلم والمكتبات الجديدة في نفس الوقت الذي تم فيه تجديد أو تحديث المدارس القديمة بشكل ملحوظ. وتضاعف عدد المدارس على جميع المستويات من ما يزيد قليلا عن 500 مدرسة في عام 1991 إلى ما يقرب من 300 2 في عام 2023، وهناك حاليا العديد من المدارس الأخرى قيد التخطيط أو بصدد الإنشاء. وبالتوازي مع هذا التقدم، ازداد عدد المدرسين المؤهلين وأحرز تقدم فيما يتعلق بمحو الأمية والالتحاق بالمدارس على جميع المستويات. ومن المهم الإشارة إلى أن التكافؤ بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي يقترب من أن يتحقق بالكامل (95 في المائة)، في حين تظل الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي تضيق (88,3 في المائة و 89 في المائة على التوالي). وتعمل إريتريا أيضاً على تطبيق التعددية اللغوية، وهي تهدف إلى زيادة تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري

بانتظام تحديث المناهج الدراسية الوطنية وتحسينها، في حين يجري توسيع نطاق التعليم والتدريب التقني والمهني للمساعدة في تطوير المهارات وتزويد الشباب بوسيلة مجدية للحصول على عمل وتأمين سبل عيش مستدامة.

وتأتي على رأس قائمة الأولويات الوطنية لإريتريا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان المتأصلة لهن. واعترافا باختلاف ظروف النساء والفتيات وتجاربهن في الحياة، وسعيا إلى تصحيح أوجه الإجحاف الماضية وأوجه الحرمان أو التمييز التاريخية، سنت تدابير تقدمية وإيجابية، لا سيما في مجالات التعليم والعمالة والحياة العامة. وصدرت إعلانات وطنية بشأن العمل والمواطنة وإصلاح ملكية الأراضي ويجري إنفاذها بصرامة لضمان حصول المرأة على قدم المساواة على الجنسية والعمل والأجر العادل، وإتاحة الفرصة لها للحصول على الأرض واستخدامها دون تمييز. وانخفضت معدلات الممارسات التقليدية الضارة، مثل الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، انخفاضا كبيرا، في حين ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس والمشاركة في العمل. وتساهم الفتيات والنساء بشكل ملموس في جميع مجالات المجتمع وبطرق متنوعة ومهمة، حيث يؤدين في نهاية المطاف دورا حيويا في الأسر والمجتمعات المحلية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة قد زادت في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، في حين تتزايد باطراد إمكانية الوصول إلى المرافق الأساسية للصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث أعلنت نسبة 93 في المائة من القرى في جميع أنحاء البلد باعتبارها خالية من التغوط في العراء وصدرت لها شهادات بذلك. وقد اتخذ عدد من الخطوات الحيوية من أجل حماية واستعادة النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، فضلا عن مكافحة تدهور الأراضي وإزالة الغابات وتغير المناخ، بما في ذلك حملات التشجير وإعادة التشجير المجتمعية، وبناء آلاف الكيلومترات من المدرجات ومئات السدود، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة للأسر المعيشية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك عدد من التحديات في هذه المجالات. وبالنسبة لسبل المضي قدما، تؤكد إريتريا من جديد التزامها بتعزيز التحسينات ومواجهة التحديات ودفع عجلة التقدم نحو بناء دولة تنعم بالنمو المستدام والازدهار والعدالة الاجتماعية والوئام وشمول الجميع والكرامة والسلام والقدرة على الصمود في مجال البيئة، مع عدم ترك أحد خلف الركب.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال جورجيا ملتزمة بقوة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال دمج أهدافها في السياسات على المستويين المركزي والمحلي. ويعد مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" مبدأ محوريا في نهج جورجيا، مما يعكس التزام الحكومة بدعم الفئات المحرومة والضعيفة اجتماعيا.

وإدراكا للأهمية الحيوية لأهداف التنمية المستدامة لتحقيق مستقبل أكثر استدامة للجميع والحفاظ على سلامة بلدنا وسلامة الكوكب بأسره للأجيال القادمة، أدرجت جورجيا بشكل منهجي أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في وثائق سياستها الإنمائية. ففي عام 2022، اعتمدت الحكومة الوثيقة المعنونة "رؤية 2030 –

استراتيجية التنمية الوطنية لجورجيا"، مما يضمن إدراج الأهداف العالمية في إطار السياسة الشاملة للبلد. واعتمدت الحكومة أيضا استراتيجية وطنية لحماية حقوق الإنسان لتعزيز التزامها بحقوق الإنسان.

ولتسهيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات، بدأت حكومة جورجيا توطين أهداف التنمية المستدامة في عام 2021. ويسمح الاعتراف بالاحتياجات والتحديات الفريدة لمختلف المناطق داخل جورجيا بوضع تدخلات محددة الأهداف. ومن بين 64 بلدية في جورجيا، تشارك 32 بلدية بنشاط في عملية توطين الأهداف، ومن المتوقع أن تدمج جميع البلديات هذه العملية تدريجيا بحلول عام 2025.

وتعطي جورجيا الأولوية لنهج المجتمع بأسره في تنفيذ خطة عام 2030 وتنسق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار المجلس الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات لأهداف التنمية المستدامة وأربعة أفرقة عمل مواضيعية يمثل فيها أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات.

ويقيم الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لجورجيا، الذي أعد بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه، التقدم المحرز منذ الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2020، مع التركيز على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: التنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري، والحوكمة الديمقراطية.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدها عام 2020، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وحرب روسيا العدوانية على أوكرانيا، فضلا عن التوترات في المنطقة، حققت جورجيا خطوات اقتصادية كبيرة. وبفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة، تغلب البلد على الصدمات الخارجية، وحافظ على استقراره وحقق نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب، حيث سجل معدلا عشريا للنمو اقتصادي في عامي 2021 و 2022 وحافظ على مسار نمو قوي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 7,5 في المائة في عام 2023. وتعطي الحكومة الأولوية لتطوير البنى التحتية، بما في ذلك شبكات النقل والطاقة والتنمية الحضرية. ويمثل النمو الاقتصادي المرتفع، وتعزيز الإنتاجية، والتحسين الهيكلي للاقتصاد، وزيادة فرص العمل أهم العوامل التي تنشئ أسسا قائمة على السوق للحد من الفقر وعدم المساواة.

وجورجيا، إذ تدرك تماما العواقب الوخيمة للاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وآثار تغير المناخ على التنمية المستدامة للبلد والعالم، ملتزمة بحماية البيئة وإزالة الكربون.

والحصول على التعليم وتنمية رأس المال البشري على جميع المستويات أمران حيويان لتنمية جورجيا وازدهارها. وقد أجرى البلد إصلاحات كبيرة في مجال التعليم في السنوات الأخيرة لتحديث نظامه التعليمي، مع التركيز على استيعاب الجميع والمواءمة مع المعايير الدولية. وتشمل الجهود المبذولة تعزيز التعليم المهني لتلبية الطلب على الأيدي العاملة، مع زيادة مخصصات ميزانية الدولة سنويا.

وتتواصل الجهود لإنشاء آليات سليمة للحماية الاجتماعية تهدف إلى القضاء على الفقر. وتدعم الحكومة الفئات الضعيفة من خلال برامج اجتماعية موجهة للمستحقين. ومع حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، التي تغطي 94,7 في المائة من السكان، تعمل الحكومة على تحسين نوعية الخدمات وتخفيف العبء المالي على المواطنين. وتكرس جورجيا جهودها لضمان ظروف عمل لائقة وتعزيز العمالة المحلية.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الجهود التعاونية بين الشركاء إلى إحراز تقدم إيجابي في مجال الحوكمة الديمقراطية. وبفضل تفاني الحكومة في الإدارة العامة والإصلاحات في مجال الحكومة المفتوحة، إلى جانب تركيزها على حقوق الإنسان، تبوأ البلد مكانة رائدة في المنطقة في مجال التنمية الديمقراطية. ويشكل النجاح التاريخي الذي حققته جورجيا بحصولها على مركز الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اعترافا بتفاني جورجيا على المدى الطويل في التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي وإطاره التنظيمي، مما يؤكد على تقدمها في بناء مؤسسات مفتوحة وخاضعة للمساءلة.

ويؤدي احتلال روسيا لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا وسيطرتها الفعلية عليهما إلى إعاقة التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة وانتهاك مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب الوارد في خطة عام 2030. ويواجه الناس على الجانب الآخر من خط الاحتلال تحديات خطيرة في المجالين الأمني والإنساني وفي مجال حقوق الإنسان. وتهدف برامج حكومة جورجيا إلى تحسين الظروف الإنسانية وظروف حقوق الإنسان، غير أن الاحتلال الروسي يحرم الأفراد المتضررين من النزاع من الحصول على ثمار ما يحصل في جورجيا من تطورات إيجابية.

وتظل جورجيا ملتزمة باتباع بنهج يقوم على استيعاب الجميع ويشمل المجتمع بأسره لخطة عام 2030، بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

في عام 2015، اعتمدت جمهورية غينيا، مثلما فعلت الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وبعد ثلاث سنوات، في عام 2018، قدمت غينيا أول تقاريرها عن الاستعراض الوطني الطوعي، الذي كان معلما رئيسيا في التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ تبقت الآن ست سنوات قبل حلول الموعد النهائي للإنجاز، يلتزم البلد مرة أخرى بإجراء استعراض وطني طوعي في عام 2024، من أجل تقييم التقدم الذي أحرزه والتحديات التي واجهها منذ تقديم تقريره الأول في عام 2018. وهذا النهج الشامل والتشاركي يهدف إلى إجراء تقييم متعمق لجهود غينيا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد المجالات التي تتطلب اهتماما خاصا. ويتضمن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 معلومات مفصلة عن إنجازات البلد والصعوبات التي واجهها، بالإضافة إلى مجالات الاستثمار ذات الأولوية اللازمة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ففي السنوات الأخيرة، سجلت غينيا نموا اقتصاديا ملحوظا دعمه قطاع التعدين بصورة رئيسية. وكانت الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج المرجعي المؤقت بمثابة حافزين أساسيين يهدفان إلى تنويع الاقتصاد والزيادة في فرص العمل المتاحة. وقد مكن دمج أهداف التنمية المستدامة في جميع سياسات التخطيط من تركيز الجهود على الغايات الأكثر استراتيجية من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع.

ويمثل سكان غينيا، ومعظمهم من الشباب، إمكانات هائلة للبلد. ويستمر تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والحد من الفوارق، ويشمل ذلك مبادرات مثل دعم تعليم الفتيات ومكافحة ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، التي تؤثر في المقام الأول على الشباب والنساء.

وعلى الرغم من التحديات الماثلة أمام غينيا، فإنها تبذل جهودا من أجل حماية مواردها الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ. فقد تم تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد المائية، مما يؤكد التزام البلد بالإدارة البيئية الجيدة.

وبغية تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حددت غينيا مجالات الاستثمار ذات الأولوية الآتي ذكرها:

1 - النمو الاقتصادي المستدام

يمثل النمو الاقتصادي، الذي يرتبط أساسا بالهدفين 8 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، القوة الدافعة الكامنة وراء تحقيق الأهداف الأخرى ذات الأولوية. فالاستثمار في الزراعة والتعدين يكتسي بالغ الأهمية، كما هو الشأن بالنسبة لتحسين البنى التحتية مثل الطرق والموانئ. والتصنيع المستدام وتطوير التكنولوجيات الجديدة يكملان هذا المحور، مع سياسات قطاعية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة. كما يتم التركيز على الاستغلال الرشيد للموارد البحرية وتعزيز الاقتصادين الأخضر والأزرق.

2 - الحوكمة الرشيدة

لا بد من تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لضمان شفافية الخدمات العامة وكفاءتها وخضوعها للمساءلة. ويرتبط هذا الاستثمار بالأمن، وإصلاح قطاع الخدمة المدنية، وتحديث السجل المدني، والحوكمة الرقمية. وسيسهم تنفيذ سياسات تضمن إمكانية الحصول على المعلومات العامة والتمتع بحقوق الإنسان في تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

3 - تعزيز رأس المال البشري - العمالة اللائقة والقابلية للتوظيف

يرتبط تعزيز رأس المال البشري بالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وغينيا تسعى إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، والحد من وفيات الرضع، والزيادة في فرص العمل المتاحة للشباب. وتريد الحكومة تعزيز العمالة اللائقة ومهارات تنظيم المشاريع التجارية لدى الشباب، وذلك بواسطة سياسات مكيفة مع سوق العمل. وهذه الأولوية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة 1 و 3 و 4 و 5 و 8، حيث أنها تنشئ أوجه تآزر بين هذه المجالات.

وعلى الرغم من العقبات التي تواجهها غينيا، فإنها لا تظل عازمة على مواصلة التزامها بتحقيق التنمية المستدامة. والاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 يبين حرص البلد على الشفافية والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التشارك في تحسين مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن واثقون من أن الدعم المستمر الذي يقدمه شركاؤنا على الصعيد العالمي سيمكّن غينيا من التغلب على التحديات الماثلة أمامها، ومن مواصلة تقدمها صوب مستقبل أكثر ازدهارا وشمولا لجميع مواطنيها، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

ثلاثة أبعاد، وست مناطق انتقالية، وعشرة التزامات تقع على عاتق الدولة

تؤكد دولة هندوراس من جديد التزامها الراسخ بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبالأهداف الواردة فيها وتشدد على ضرورة دمج الخطة الوطنية لعام 2030 ضمن إطار إعادة تشكيل المجتمع الهندوراسي في اتجاه إقامة نموذج اشتراكي ديمقراطي. ويجب اعتبار كل من الخطة الوطنية والتقرير الوطني الطوعي أداة لتعظيم نماء الفرد تبعا للنماء الجماعي. ويسلم بأهمية اتباع نهج شامل في الخطة الوطنية لعام 2030، يعكس الالتزام ببناء مستقبل أكثر استدامة وإنصافا، تؤدي فيه كل جهة فاعلة دورا حاسما في النهوض بالأهداف المشتركة.

وسيستند هيكل التقرير الوطني الطوعي الثالث إلى الأبعاد الثلاثة لخطة عام 2030: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي تفيد كإطار لمواجهة تحديات وأولويات التنمية المستدامة في البلد. وفي إطار كل منها، تُحدد المجالات الانتقالية الستة، التي تعتبر أساسية لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل هذه المجالات الانتقالية نقاط تدخل رئيسية لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف، وتتماشى مع الالتزامات العشرة التي قدمتها دولة هندوراس خلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك في عام 2023.

ويسلط التقرير الوطني الطوعي الضوء على الدور الرائد للجهات الفاعلة في مجال التنمية على الصعيد المحلي في تعزيز التقدم وتسريع خطى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السنة، تنكب هندوراس على إعداد أول تقريرين محليين طوعيين لها في بلديتي سان نيكولاس وإنتيبوكا، يتضمنان بدورهما عناصر مبتكرة تتصل بالمراحل الانتقالية الست.

ويكتسي التقرير الوطني الطوعي الثالث الذي ستقدمه دولة هندوراس في عام 2024 أهمية فائقة في سياق الانتقال السياسي والاجتماعي الذي شهده البلد منذ عام 2022. إنه بداية الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، وهي عملية تهدف إلى بناء دولة تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية والرفاه لجميع الهندوراسيين. وينعكس ذلك في الأهمية التي تولى لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين على جميع المستويات وتعزيزها على الساحة السياسية وفي عالم العمل، وفي مجالات التعاون من خلال المبادرات التي تقودها حكومة هندوراس، وكذا قضايا التنقل البشري وحماية حقوق الإنسان، وفي القوة التي تتجلى في الشبكة الإنسانية القوية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على السكان المتخلفين عن الركب.

وفي هذا السياق، يصبح عرض هذا التقرير فرصة حاسمة لإرساء أسس مسار إنمائي جديد لهندوراس. ويعترف بالحاجة إلى التخلي عن النموذج الليبرالي الجديد والتوجه نحو التخطيط المركزي، على النحو المحدد في الإصلاحات الواردة في المرسوم التنفيذي PCM–05–2022، الذي ينص على إعادة هيكلة دولة هندوراس. وتعكس إعادة الهيكلة هذه، التي تشمل إحداث أمانة التخطيط الاستراتيجي، رغبة الحكومة في توجيه أفق البلد إلى مسارات التخطيط الاستراتيجي والمركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه العملية، يسلط الضوء على أهمية الانتقال المبكر إلى النموذج الإنمائي الذي يعزز الإنتاج الوطني

ويتيح البناء التدريجي لاقتصـــاد اشـــتراكي قائم على تلبية الاحتياجات الداخلية للبلد يعطي الأولوية لرفاه السكان.

ويرتبط التحدي الرئيسـي الذي يواجه دولة هندوراس من حيث الحد من الفقر ارتباطا مباشـرا بالبعد الاجتماعي وبمجالين انتقاليين، هما: المنظومات الغذائية والعمالة والحماية الاجتماعية. ووفقا لما تقدم، تتجلى تدخلات الحكومة لمكافحة الفقر في إنشاء برنامج شبكة التضامن، كمبادرة واسعة للحماية الاجتماعية، تركز على حوالي 007 2 قرى و 000 350 أسرة، ما يتيح كفالة الرعاية الهادفة والتفضيلية لتيسير الحصول على الخدمات الإنمائية الأسـاسـية (الغذاء والتعليم والصـحة والإسـكان والمياه والصـرف الصـحي والفرص الاقتصادية، وما إلى ذلك).

ويتجلى مما تقدم تحقيق تقدم ملحوظ في الحد من الفقر المدقع في هندوراس بحلول عام 2023، لا سيما في سياق مواجهة التحديات التي فرضـتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء، شهدت 000 250 أسر معيشية تقريبا، أي ما يعادل حوالي 000 800 شخص، تحسنا في دخلها، وهو ما عكس اتجاه الفقر المدقع الذي تفاقم خلال الأزمة الصحية.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

معلومات أساسية

أجري الاسـتعراض الوطني الطوعي لكينيا لعام 2024 بطريقة مفتوحة وشـاملة بمشـاركة مجموعة واسـعة من أصـحاب المصـلحة من المسـتويين الوطني ودون الوطني. وهذا هو الاسـتعراض الثالث لكينيا منذ عام 2017، مما يدل على التزام البلد بتنفيذ خطة عام 2030. ويركز تقرير الاســـتعراض الوطني الطوعي لعام 2024 على تقييم البيئة المؤسسية والسياساتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة الـــ 17، والتحديات، والموضـوع الشـامل المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب".

وقد أنشـــأت كينيا الهياكل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة، بما في ذلك خريطة طريق الأهداف، واللجنة العاملة التقنية المشتركة بين الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة من حيث صلتهم بالأهداف، وصياغة إطار وطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وقد هيأت كينيا بيئة سـياسـاتية تمكينية لتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة وتعميمها من خلال إدماج الأهداف في أطر التنمية الوطنية ودون الوطنية من خلال خطط متوســـطة الأجل وخطط التنمية المتكاملة للمقاطعات. وتتماشـى كل من الخطة المتوسـطة الأجل الرابعة وخطط التنمية المتكاملة للمقاطعات مع برامج الحكومة لخطة التحول الاقتصـــادي من القاعدة إلى القمة، التي تركز على القضـــاء على الجوع، وخلق فرص العمل، وخفض تكاليف المعيشـة، وضـمان النمو الشـامل، من بين أمور أخرى، وكلها تعالج أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024، سجلت كينيا نتائج متباينة في أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت بعض المؤشرات أحراز تقدم، بينما أظهرت مؤشرات أخرى حدوث ركود أو تراجع. وانخفضت معدلات الفقر العام ووفيات الأمهات ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات المواليد. وهناك تحسن عام في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية (المياه والمرافق الصحية، والنظافة الصحية والكهرباء) ومعدل الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة، مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات. ومع ذلك، تفاقم الفقر العام بين سكان الريف ونقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

وبوجه عام، أحرز البلد تقدماً جيداً في أهداف التنمية المستدامة 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، و 4 (التعليم الجيد)، و 5 (المساواة بين الجنسين)، و 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و 7 (الطاقة النظيفة بأسعار معقولة)، و 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و 13 (العمل المناخي)، و 15 (الحياة على الأرض). أما الأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و 2 (القضاء على الجوع)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، و 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، و 14 (الحياة تحت الماء)، و 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، و 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف) فالتقدم المحرز فيها يحدث بوتيرة بطيئة.

عدم ترك أحد خلف الركب

تواصل الحكومة إظهار التزامها بتعزيز الشمولية والإنصاف من خلال أطر سياسات شاملة وتدابير تشريعية لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية في مختلف القطاعات، ومعالجة الفوارق وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتهدف الحكومة من خلال صناديق الشمول المالي وغيرها من صناديق العمل الإيجابي، إلى حماية الأشخاص الضعفاء من الائتمان المرتفع التكلفة مع الوصول إلى الفئات السكانية المحرومة أو الأكثر حرماناً من الخدمات.

وتشمل أفضل الممارسات التي عززت مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في كينيا وضع برنامج للتحويلات النقدية لتخفيف الصعوبات التي تواجهها الفئات الضعيفة؛ والبرنامج الوطني الكيني لدعم الأسمدة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي؛ وبرنامج الموارد البشرية من أجل الصحة في كينيا، وهو برنامج يتم من خلاله توظيف أشخاص من المجتمعات المحلية للنهوض بالرعاية الصحية الأولية؛ وبرامج الوجبات المدرسية لتحسين نتائج التعليم.

التحديات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أدى التشديد المالي العالمي إلى زيادة تكلفة الائتمان، مما حد من إمكانية الحصول على تمويل ميسور التكلفة من أجل التنمية. وأدى رفع كينيا من قائمة أقل البلدان نموا ودخولها قائمة بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل في عام 2014 إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والحد من المساعدات والاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض التمويل لأهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت كينيا أول استراتيجية متوسطة الأجل للإيرادات، تهدف إلى زيادة تعبئة الإيرادات المحلية وتحسين الحيز المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال جودة البيانات (توافر البيانات وموثوقيتها ودقتها وحسن توقيتها وقابليتها للتحقق) تمثل تحديًا رئيسيًا في تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير بشأنها. وهذا يستدعي تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في توليد البيانات وتحليلها ونشرها.

وأدت الصدمات العالمية (جائحة كوفيد-19، والنزاعات الجيوسياسية، وتقلب أسعار الصرف، وآثار تغير المناخ) إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وإبطائها، مما أعاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما أن محدودية الوعي بالأهداف وضعف فهمها يعوقان تنفيذها بنفس القدر، ومن ثم توجد حاجة إلى زيادة الوعي ومستويات القدرات باستمرار.

تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

لا يزال المعدل الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة غير كاف وضعيف لتحقيق أي من هذه الأهداف بحلول عام 2030. ومن أجل التعجيل بالتنفيذ، تلتزم كينيا بتعزيز الأطر المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستويي الحكومة؛ وتعزيز الشراكات والتعاون مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة؛ وتعزيز الوعي وتنمية القدرات فيما يتعلق بالأهداف؛ وتعزيز النظام الإحصائي الوطني؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق الأهداف.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

مع اجتياز نقطة منتصف الطريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يأتي الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في منعطف حاسم، حيث يتزامن مع استعراض منتصف المدة في البلد للخطة الخمسية الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (2021-2025) والاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لجنة السياسات الإنمائية في عام 2024 لرفع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من قائمة أقل البلدان نمواً.

ويركز هذا الاستعراض الوطني الطوعي الثالث في عام 2024 على تحليل الاتجاهات والمسارات على حد سواء، حيث يدرس التقدم المحرز وحالة جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وهدف واحد من أهداف التنمية المستدامة الوطنية وهو الهدف الوطني 18 بشأن "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة"، مع تحليل أكثر تعمقا لـ 11 هدفا رئيسيا مختارا، تتمحور حول الدليل المعنون "ستة تحولات: مسارات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وهو دليل أعدته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعكس السياق الرئيسي للاستعراض الوطني الطوعي دورة التخطيط الوطنية، وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والميزانيات الوطنية بما يتماشى مع تنفيذ خطة عام 2030، ومجالات التركيز الرئيسية للبلد لتسريع التنفيذ كجزء من عقد العمل وإعادة الالتزام به في قمة أهداف التنمية المستدامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2023. وهذا التحليل لا يوجه أولويات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فحسب، بل يتيح للبلد أيضا إمكانية عرض أفضل الممارسات والسياسات العملية والتدخلات المحلية على الصعيد العالمي.

خطة عام 2030 والانتقال السلس للخروج من فئة أقل البلدان نموا

كان الخروج من فئة أقل البلدان نموا بطريقة سلسة وجيدة ومستدامة هدفا طويل الأجل لحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وخلص الاستعراض الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات في عام 2024 إلى أن البلد مؤهل للخروج من فئة أقل البلدان نموا للمرة الثالثة، مما يضعه على المسار الصحيح للخروج من هذه الفئة بحلول عام 2026.

بيد أن التأثير المطول لجائحة كوفيد-19، الذي تفاقم بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية المستمرة وغيرها من الأزمات، قد فرض تحديات كبيرة على التطلعات الإنمائية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتحقيق خطة عام 2030. وترى الحكومة أوجه الترابط بين الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تعزيز جهودها وضرورة أن يعزز المجتمع الدولي تدابير الدعم الدولي التي تلبي احتياجات البلد الإنمائية، بهدف إعطاء الأولوية للاستثمارات الأساسية وبناء القدرات.

الدروس المستفادة وسبل المضي قدما

- الملكية والالتزام: تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على عاتق حكومتها على جميع المستويات. وتعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركة الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره أمرين حاسمين لوضع سياسات مستنيرة، وترجمة الالتزام إلى أفعال، وتعبئة الموارد الكافية لدفع عجلة التقدم والتحسين في مختلف القطاعات، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والاقتصاد.

- الشراكة من أجل تحقيق الأهداف: ينبغي للشركاء الإنمائيين الوفاء بالتزامهم وزيادة تعزيز الدعم من حيث الموارد المالية والخبرة التقنية وتبادل المعارف وبناء القدرات. وفيما يتعلق بخروج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من فئة أقل البلدان نموا، ينبغي للشركاء الدوليين أن يقدموا الدعم اللازم خلال الفترة الانتقالية وعلى مختلف الجبهات.

- تمويل الأهداف: نظرا لضعف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أمام الصدمات الخارجية، مثل تغير المناخ وهبوط النشاط الاقتصادي، يصبح التعاون الدولي أكثر أهمية. ويمكن لشركاء التنمية المساعدة في بناء القدرة على الصمود والتخفيف من أثر الصدمات والتكيف مع الظروف المتغيرة. وينبغي أن يشمل ذلك دعم جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتقديم المساعدة المالية أثناء الأزمات الاقتصادية، ودعم الحد من مخاطر الكوارث.

- إن وضع المجتمعات المحلية في صميم التنمية المستدامة يستلزم اتخاذها إجراءات ومشاركتها في عمليات صنع السياسات التي تؤثر على حياتها. وعلى النحو المبين في خطة عام 2030، بأهدافها وغاياتها الطموحة، لا يمكننا تحقيق إمكاناتها التحويلية إلا إذا تحققت بالكامل على المستوى المحلي. ومن ثم، تؤدي الإجراءات المحلية دورا حيويا في النهوض بمسارات الانتقال الرئيسية الستة الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- يعترف عند توطين أهداف التنمية المستدامة بأن التنمية المستدامة ليست حلا واحدا يناسب الجميع وأن الاستراتيجيات الموطَّنة ضرورية لمواجهة التحديات المتنوعة والمعقدة. وتتجاوز عملية توطين أهداف التنمية المستدامة نطاق السلطات الرسمية وتتطلب انخراط ومشاركة جميع شرائح المجتمع

على مختلف المستويات. وتوطين أهداف التنمية المستدامة أمر ضروري لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال إعطاء الأولوية للتنمية المحلية، يمكننا العمل على خلق مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا يمكن فيها للجميع الاستفادة من التقدم والازدهار.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

تعزيزاً لالتزام ليبيا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فإنها تقدم تقريرها الوطني الطوعي الثاني لعام 2024 تأكيداً على عزمها وتصميمها على تحقيق خطة عام 2030. وبالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الأهداف إلا أن ليبيا اعتمدت على عزيمة أبنائها وإرادة حكومتها في التطلع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تبنّي برنامج عودة الحياة للتنمية والإعمار، الذي شمل تنفيذ وتفعيل العديد من مشروعات التنمية بمختلف القطاعات، التي تضمنت مجالات الطرق وشبكات المياه والبنية التحتية وغيرها.

وإن إنجاز التقرير الطوعي الثاني كان حصيلة الجهود التي بذلتها لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط في ليبيا وفرق التنمية المستدامة التابعة لها بعد إعادة تشكيلها وترقيتها إلى مستوى أعلى في المشاركة لتقوم بدور المُنسق الرئيسي مع مختلف القطاعات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ، كما تم إعداد هذه المراجعة من خلال المشاورات التي ساعدت بجمع رُؤى قيمة حول الأولويات والتحديات بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة.

وتؤكد ليبيا حرصها على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية وتعمل على توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها. وفي إطار ذلك، فقد تقرر عدم اعتماد وزارة التخطيط لأي مشروع من مشروعات التنمية بمختلف القطاعات ما لم يتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسعي إلى توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية وتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار بهدف توفير التمويل المستدام. ومن هذا المنطلق، ستصبح أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مكوناً رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية ليبيا 2040 التي تقوم وزارة التخطيط بالعمل على إعدادها. كما تعمل وزارة التخطيط، من خلال مصلحة الإحصاء والتعداد التابعة لها، على توفير البيانات بإطلاقها لمشروع التعداد السكاني وكذلك إجراء العديد من المسوحات لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة.

وتسعى ليبيا لتطوير نظام فعّال للحماية الاجتماعية لجميع الليبيين يرعى حقوقهم المدنية ويُؤمّن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وكذلك تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية مثل منح قروض للشباب لتيسير الزواج وصرف منحة للزوجة والأبناء وتفعيل دور صندوق التأمين الصحي العام لتوفير خدمات التأمين الصحي لجميع الليبيين.

وتسعى ليبيا لتطوير سياسات التوظيف وخلق فرص العمل اللائق وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار وإنشاء المشاريع الصغرى والمتوسطة لزيادة المساهمة في توفير مصادر الدخل وتوسيع قاعدة

الإنتاج وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك لتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ومتوازنة، وزيادة مساهمة البحث والتطوير والابتكار في تنفيذ خطة عام 2030.

وتتوجه الدولة الليبية للحلول الصديقة للبيئة لتنويع مصادر الطاقة والتقليل من الاعتماد على النفط، والاستثمار في الطاقة الشمسية والتوسع في الحلول الطبيعية بإطلاق مبادرة لغرس وزراعة 100 مليون شجرة في كامل الأراضي الليبية بحلول عام 2030 للتقليل من حجم الانبعاثات الكربونية ولمكافحة التغيرات المناخية وزيادة رقعة المساحات الخضراء ومقاومة الجفاف والتصحر، ومواجهة أزمة نقص المياه واستعادة الاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

وحققت ليبيا انخفاضاً في معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف والحد من انتشار الجريمة في المجتمع واستقراراً ملحوظاً في الوضع الأمني، وتعمل على بناء مجتمع خالٍ من الإرهاب وتحسين سيادة القانون من خلال التقدم المحرز في متابعة القضايا الجنائية والإجراءات القضائية التي يقوم بها مكتب النائب العام، وكذلك التقدم المحرز في الحد من الفساد والرشوة بتفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وسعت الدولة الليبية إلى تعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق نمو متوازن بين البلديات بنقل العديد من اختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي بالبلديات، ولتعزيز دور هذه البلديات في تحقيق التنمية وإعادة الإعمار. فقد تم تكوين عدد من صناديق الإنماء في بعض البلديات وخصوصاً المتأثرة والمتضررة من الحروب والكوارث الطبيعية.

وإن من أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تداعياتها وآثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني. وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة تسعى ليبيا، من خلال الجهود المبذولة محلياً والشراكة الإقليمية، لتقنين هذه الظاهرة والتحكم فيها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية والأمن القومي الليبي.

وبرغم التقدم المحرز الذي تحقق في السنوات الأخيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً. وإن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهوناً بالقدرة على مواجهة هذه التحديات، وهو ما يتطلب المزيد من الجهود وحشد الموارد على المستوى المحلي، وأيضاً بمدى التعاون المشترك إقليمياً ودولياً لمواجهتها. ومن أبرز تلك التحديات الحاجة الملحة إلى توفير الاستقرار السياسي المطلوب الذي تسعى الجهود المحلية والدولية لتحقيقه من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يقول فيها الشعب الليبي كلمته في اختيار قادته وتقود إلى تحقيق السلام والازدهار المنشودين.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]

اعتمدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030، التي تُرجمت مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة إلى إعطاء الأولوية لـ 58 غاية. وتم الأخذ بزمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني في كل المستويات باتباع نهج تشاركي وشامل للجميع.

وقد كانت مشـــاركة رئيس الجمهورية في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المســـتدامة في عام 2023 بمثابة تعبير ملموس عن الدعم السياسي القوي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعن التزام جميع أصحاب المصلحة بتحقيق الأهداف المحددة.

وفي عام 2020، في أعقاب الاســتعراض الأول الذي أجري في عام 2019، عانى الاقتصــاد من تداعيات الأزمة المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لكن النمو الاقتصادي عاد تدريجيا إلى عافيته ليبلغ نســبة 6,4 في المائة في عام 2022. ويبدو الآن أن آفاق النمو آفاق واعدة، يحفزها على وجه الخصوص استغلال الغاز والبدء في تنويع مصادر النمو.

وعلى الرغم من تراجع الفقر من حيث النقدية، فإن الفقر المتعدد الأبعاد لا يزال يمس أكثر من 56 في المائة من الســـكان. وقد تمت الموافقة على اســـتثمارات كبيرة في الحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات الاجتماعية حرصا على عدم تخلف أحد عن الركب.

ومكنت البرامج الجارية من زيادة معدل الحصـــول على مياه الشـــرب إلى 72 في المائة في عام 2023، ومعدل الحصـــول على الكهرباء إلى 53 في المائة في عام 2023. وانتقلت حصـــة الطاقة المتجددة من خليط الطاقة من 18 في المائة في عام 2015 إلى 43 في المائة في عام 2022.

وبفضـــل احتياطاتها من الغاز الطبيعي والتطوير المســـتمر لقطاع الهيدروجين، بدأت موريتانيا انتقالها إلى الابتعاد التدريجي عن الوقود الأحفوري. وتطمح الحكومة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 11 في المائة بحلول عام 2030.

وقد أُحرز تقدم في جهود تحقيق الهدفين 3 (الصحة) و 4 (التعليم) من أهداف التنمية المستدامة، ولكن النتائج ظلت دون مستوى التوقعات. وانخفض معدل وفيات الرضـع والأطفال بمقدار 28 نقطة مئوية في غضـــون 5 ســـنوات. وبين عامي 2015 و 2020، انخفض معدل وفيات الأمهات من 630 إلى 424 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي.

وتركزت الجهود على توسيع نطاق استفادة السكان من التأمين الصحي الشامل، ولا سيما السكان الأكثر ضعفا، وذلك عن طريق إنشاء الصندوق الوطني للتضامن الصحي في عام 2023 بغية توفير التغطية للعاملين في القطاع غير الرسمي، وعن طريق تنفيذ برامج سجلت بالفعل 000 100 أسرة فقيرة. وتضاعفت حصة ميزانية الدولة المخصصة للصحة ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2023.

وبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 57,4 في المائة في عام 2019، مقابل 54,9 في المائة في عام 2014، على الرغم من وجود تفاوتات بين المناطق وبين الجنســـين. وبلغ صـــافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية 35,7 في المائة في عام 2019، مقابل 29,8 في المائة في عام 2014، مع استمرار التفاوتات بين المناطق وبين الجنسين. ومن شأن اعتماد بطاقة الهوية المدرسية وتمكين الأطفال من الحصول مجانا على الكتب المدرسية منذ عام 2022 أن يؤديا إلى تسريع وتيرة هذا التقدم خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأمام اســـتمرار انعدام الأمن الغذائي، شـــرعت الحكومة في تنفيذ برامج لدعم القطاع الزراعي، ووضعت آليات لحماية الأسر المعيشية الفقيرة.

ولم تتخلف أساليب الحكم الرشيد عن ذلك التقدم، إذ اعتُمدت استراتيجية لمكافحة الفساد في عام 2022 في أعقاب عملية تشاركية. ويجري تنفيذ عدة برامج لضمان تحسين أساليب إدارة الموارد والكيانات العامة، وكذلك الموارد الطبيعية والبيئية.

وبالرغم من تحقيق تلك الإنجازات، فلا تزال التحديات التالية قائمة:

(أ) الافتقار إلى ما يكفي من البيانات الإحصائية والتقييمات الموثوقة والمصنفة للتمكين من رصد أهداف التنمية المستدامة بفعالية؛

(ب) الافتقار إلى ما يكفي من الموارد المالية لتمويل التطور وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فمن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات الصحة والتعليم والطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء، تحتاج موريتانيا إلى تعزيز شراكاتها وإلى تعبئة نسبة 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، أي ما يعادل 2,5 بليون دولار؛

(ج) الافتقار إلى برامج بناء قدرات الجهات الفاعلة المكلفة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

وعلى مدى السنوات الست التي تفصلنا عن عام 2030، تطمح موريتانيا بقوة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة لها ومن تزايد مواردها المالية من أجل تنفيذ برنامج للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع استحداث آلية للرصد الوثيق والفعال.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

يرتكز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لموريشيوس على التزامنا الراسخ بتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو متجذر في مبادئ الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وحتمية الحد من أوجه عدم المساواة.

وفي عام 2019، سلطت موريشيوس الضوء في تقريرها الأول للاستعراض الوطني الطوعي على التقدم العام الجيد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تآكل سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس حيث تم استخدام الموارد الوطنية لحماية الوظائف والحفاظ على سبل العيش وتمكين التعافي الاجتماعي والاقتصادي المطرد.

ويعد تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية وانعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة والصعوبة المتزايدة في دمج سلاسل القيمة العالمية من بين التحديات الأكثر صعوبة التي نواجهها. وتترتب على هذه المعوقات الشاقة عواقب وخيمة على الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل موريشيوس، بسبب مواطن الضعف المتأصلة لدينا.

وعلى الرغم من الصدمات وعوامل الإجهاد الخارجية، يسلط تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لموريشيوس، في عام 2024، الضوء على المرونة المعززة لاقتصاد موريشيوس مع الاعتراف بالقيود والتحديات التي نواجهها. وتطمح موريشيوس إلى أن تصبح اقتصادا أخضر شاملا للجميع ومرتفع الدخل.

وفي عام 2023، نما اقتصاد موريشيوس بنسبة 7,1 في المائة، وانخفض معدل البطالة إلى 6,1 في المائة في الربع الرابع من عام 2023. وانخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في أيلول/سبتمبر 2023، بعد أن بلغت ذروتها في عام 2021.

وتعزز الأطر التنظيمية القوية، فضلا عن الإصلاحات المؤسسية المنفذة، الثقة والطمأنينة بين أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين.

وتواصل موريشيوس توطيد دولة الرفاه وعززت استراتيجياتها لتعزيز المرونة الوطنية في القطاعات الرئيسية. وعلى الرغم من الضغوط الهائلة على الماليات العامة في أعقاب الأزمات المتعددة، تستثمر موريشيوس بكثافة في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم. وأحرز أيضاً تقدم ملحوظ في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وأدت الإصلاحات الجريئة التي بدأت في نظام المعاشات التقاعدية الوطني في عام 2020 وانتقالنا إلى نظام ضريبي أكثر تصاعدية في عام 2023 إلى مزيد من الإنصاف والعدالة.

وبموجب اتفاق باريس، قدمت موريشيوس مساهماتها المحددة وطنيا المنقحة في عام 2021 وهي ملتزمة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لديها بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030. وتشمل الالتزامات الوطنية أيضا زيادة بنسبة 60 في المائة في احتياجات الطاقة من المصادر الخضراء والتخلص تدريجيا من الفحم في توليد الكهرباء بحلول عام 2030.

ويشكل التلوث البحري واللدائن الدقيقة أيضاً شاغلين خطيرين لأن موريشيوس لديها منطقة اقتصادية خالصة شاسعة.

وتؤدي تكلفة تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، ومستويات الدين الخارجي، والتوازن المالي، أدوارا محورية في تحديد السلامة المالية للاقتصاد.

وكاستراتيجية للتكيف، اعتمدت موريشيوس حلولا قائمة على الطبيعة، مثل زراعة أشجار المانغروف وزراعة المرجان، فضلا عن رسم خرائط الأعشاب البحرية وتقييم الكربون الأزرق.

وتشهد موريشيوس ظواهر جوية قصوى باتت أكثر كثافة وتواترا. على الرغم من أن الخسائر المالية المطلقة قد تبدو ضئيلة مقارنة بخسائر البلدان الأكبر حجما، فإن الآثار النسبية هائلة.

ويعكس تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 تطلعات موريشيوس إلى برنامج عمل جديد للدول الجزرية الصغيرة النامية سيتم اعتماده في المؤتمر الدولي الرابع المقبل المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأبرزت أيضاً عملية الاستعراض الوطنية الطوعية حاجة موريشيوس إلى تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة وإشراكهم، وتحسين إطار الرصد والتقييم، وتعزيز العمليات الإحصائية والقدرة على جمع البيانات.

وقد تبلورت المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين التي جرت خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي في خطة لإشراك أصحاب المصلحة تعزز الحوار بين القطاعين العام والخاص وفيما بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويجري تعزيز هذه الترتيبات المؤسسية بشكل أكبر لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبالمثل، وعلى الرغم من وجود إطار للرصد والتقييم بالفعل، ينبغي أن تكون لديه القدرة الكافية لضمان رصد الإجراءات على أرض الواقع بشكل واف والإبلاغ على النحو المناسب عن التحديات من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية.

وتتوافر لدى موريشيوس بيانات لما نسبته 75 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويجري اتخاذ تدابير لرفع مستوى احتياجات العملية الإحصائية من القدرات لسد فجوة البيانات.

وتؤيد موريشيوس بقوة تعزيز النظام المتعدد الأطراف الذي يعزز التعاون الدولي والتمويل الفعال للتنمية الذي يقدم حلولا عاجلة لتحقيق خطة عام 2030.

وتسعى موريشيوس من خلال اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال الشراكات التحويلية والابتكار على الصعيدين الوطني والدولي، في إطار سعينا الدؤوب لتحقيق الإنصاف.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تحرز المكسيك تقدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بفضل الروح الإنسانية المكسيكية التي أتت بنموذج جديد للتنمية منذ تغيير النظام في عام 2018، يضع الناس في محور الاهتمام، وخاصة الأكثر هشاشة وضعفا.

وبعد خمس سنوات من تنفيذ هذا النموذج، تبلغ المكسيك، من خلال تقريرها الوطني الطوعي الرابع، عن إحراز تقدم مشجع للغاية في الغايات الواردة في خطة عام 2030. ويندرج في هذا الإطار تقليص الفقر بمقدار خمسة ملايين شخص في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022، وهو عنصر يؤثر تأثيرا مباشرا على الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، لكنه يرتبط في الحال بالهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، إذ نتمكن أيضا من تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي عام 2018، كان الأشخاص في العُشُر الأغنى من السكان يكسبون دخلا يزيد بمقدار 21 مرة على ما يكسبه الأشخاص في العُشُر الأفقر من السكان، في حين سجل في عام 2022 انخفاض في هذا الصدد بحيث بات أغنى الناس لا يكسبون سوى 15 مرة أكثر من أفقر الناس.

ومن خلال تنفيذ سياسة اقتصادية تركز على النمو مع التوزيع، وفقا لمبدأ خطتنا الوطنية للتنمية: "عدم ترك أحد خلف الركب وعدم إقصاء أحد من الركب"، للفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2024، قمنا بزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 110 في المائة؛ وبزيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة 38 في المائة؛ وبخفض معدل البطالة إلى 2,6 في المائة.

وتسنى ذلك أيضا بفضل تهيئة مناخ الثقة للاستثمارات، ففي عام 2023 زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 27 في المائة[2]. ولدينا قطاع خاص نابض بالحياة يحترم القانون الوطني. وتمكنا أيضا من زيادة إيرادات الضرائب بشكل كبير.

(2) بحلول نهاية عام 2023؛ النسبة المئوية مقارنة بنهاية السنة السابقة.

وفي نموذجنا، من الضروري إعادة توجيه الموارد نحو البرامج الاجتماعية مثل أدوات إعادة التوزيع والسياسات العامة التي تعزز خططا محددة، لأننا لا نؤمن بالتنمية بشكل مجرد، ولكن بتنمية تعترف بالظلم الاجتماعي وتصححه وتفكك الهياكل التي تعيد إنتاج الفقر.

وفي الفترة نفسها (2018-2022)، حققنا أيضا زيادة بأكثر من 10 ملايين شخص في عدد الأشخاص الذين يتمتعون بالأمن الغذائي، أي الأشخاص الذين يتمتعون في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية، ما يساهم في النهوض بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن التقرير الوطني الطوعي الرابع ثلاثة أجزاء رئيسية؛ ويقدم الجزء الأول لمحة عامة عن السياق الاقتصادي الذي نجري انطلاقا منه عملية الاستعراض هذه، فضلا عن النهج المتبع في الحد من الفقر وتخطيط الدولة في إطار نموذجنا للرفاه.

ويعرض الجزء الثاني، استنادا إلى منهجية تفسير البيانات النوعية أساسا، ست مبادرات للتنمية المستدامة ينهض بها المجتمع المدني وقطاع الأعمال وحكومة المكسيك على الصعيدين المحلي والوطني. وتمثل هذه المبادرات التجارب الملموسة لتنفيذ خطة عام 2030 في بلدنا.

وفي الجزء الثالث، نقدم حصيلة ما أحرزناه من تقدم، وما واجهناه من تحديات رئيسية في أفق عام 2030، وما استخلصناه من دروس مستفادة.

والمبادرات التي يتضمنها تقريرنا الوطني الطوعي الرابع لها تأثير مباشر على القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، وتساعد على استعادة النظم الإيكولوجية الحرجية والحفاظ عليها، وإثراء البيئات الغذائية، وتحسين الصحة، وتعزيز السيادة الاقتصادية. وهناك مبادرات أخرى تيسر إدماج الشباب في سوق العمل أو التعليم، ما يولد الأمن الاقتصادي للأسر ويوسع هامش توزيع الدخل. وهذا يحفز الاقتصاد الوطني ويساهم في الصحة النفسية المجتمعية. وجميعها تضمن الحقوق وتستند إلى منظور للتنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وهذه النسخة الرابعة هي ثمرة ما تراكم من دروس تعلمناها على مدى هذه السنوات، في رصد وتنفيذ خطة عام 2030، فضلا عن عمليات الاستعراض السابق التي جرت في الأعوام 2016 و 2018 و 2021.

وهذا التقرير هو عينة تمثيلية للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شهادة الجهات الفاعلة المنخرطة فيها، التي تشارك من واقع الحياة اليومية في تحقيق هذا الالتزام على الصعيد المحلي، بهدف زيادة تولي الناس زمام الخطة. ويمثل إعداد هذا التقرير الوطني الطوعي الرابع جهدا كبيرا سيسهم في تحقيق هذا الالتزام.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز الرسائل الرئيسية

في إطار التزام ناميبيا الثابت بتعهدها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أخذت ناميبيا على عاتقها طواعيةً مسؤولية إجراء استعراض وطني شامل ثالث لأهداف التنمية المستدامة في عام 2024. وسيركز هذا الاستعراض على ثلاثة أبعاد محورية لإطار الأهداف: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتتشابك هذه الأبعاد بشكل معقد ضمن ركائز خطة التنمية الوطنية الخامسة لناميبيا، وهي: التقدم الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، والاستدامة البيئية، والحوكمة الرشيدة.

التقدم الاقتصادي

شهدت ناميبيا نموا اقتصاديا مطردا، حيث انتعش اقتصادها من انكماش بنسبة 8 في المائة في عام 2020 إلى نمو بنسبة 4,2 في المائة في عام 2023، وإن كان ذلك بوتيرة معتدلة. ولمعالجة الفقر وعدم المساواة، ركز البلد على استثمارات متنوعة في مجال الطاقة، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر والنفط والغاز، حيث جذبت استثمارات بقيمة 33,4 بليون دولار ناميبي تقريبا بين عامي 2021 و 2023. وعلى الرغم من أن معدل البطالة يبلغ 34 في المائة، فإن مبادرات مثل مشروع الهيدروجين الأخضر الذي تبلغ تكلفته 10 بلايين دولار أمريكي تهدف إلى خلق ما يصل إلى 000 15 فرصة عمل. واحتلت ناميبيا باستمرار المرتبة الأولى في مجال البنية التحتية للطرق في أفريقيا على مدار السنوات السبع الماضية، وفقا لتقييم المنتدى الاقتصادي العالمي.

التحول الاجتماعي

خطت ناميبيا خطوات كبيرة في تحويل بيئتها الاجتماعية من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات في القطاع الاجتماعي، بهدف تعزيز الإنتاجية الاقتصادية الطويلة الأجل ورفع مستويات المعيشة. وتجدر الإشارة إلى أن البلد خصص 50,7 في المائة من ميزانيته للسنة المالية 2025/2024 للقطاع الاجتماعي، بإجمالي 44,3 بليون دولار ناميبي، مع زيادات في شبكات الأمان الاجتماعي مثل منح الشيخوخة والإعاقة. وقدمت مبادرات مثل إنشاء 28 بنكا للأغذية وبرنامجا للإغاثة من الجفاف الدعم لآلاف الناميبيين، في حين أن تجاوز أهداف 90-90-90 المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ حزمة الإغاثة من كوفيد-19 يظهران تدابير استباقية لمواجهة التحديات.

الاستدامة البيئية

أظهرت ناميبيا تفانيا جديرا بالثناء في مجال الاستدامة البيئية، مدفوعا بنهجها للنمو الأخضر المنخفض الكربون. وتجدر الإشارة إلى أنها ولّدت 493,1 مليون دولار ناميبي من الموارد الطبيعية بين الفترتين 2018/2017 و 2022/2021، مما يؤكد القيمة الاقتصادية لجهود الحفاظ على البيئة. ويمثل الحفاظ على البيئة أولوية، حيث تتم إدارة جميع مناطق الحفظ البالغ عددها 20 منطقة بشكل فعال، وانخفضت معدلات حرائق الغابات والصيد غير المشروع من خلال تعزيز الدوريات وإنفاذ القانون، وحصل 34 موقعا للتخلص من النفايات على شهادات الالتزام البيئي. وبلغت نسبة الامتثال لقانون الإدارة البيئية

89 في المائة وهي نسبة مثيرة للإعجاب تجاوزت هدف 80 في المائة، حيث تم جمع 363 مليون دولار ناميبي من الرسوم البيئية خلال نفس الفترة.

الحوكمة الرشيدة

أحرزت ناميبيا تقدما ملحوظا في تعزيز إطار الحوكمة فيها، وهو ما يتجلى في احتلالها المرتبة الثامنة من حيث الحوكمة الكلية في دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا لعام 2022 وتكريمها بين الدول التسع الأولى في *التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2023*. وتشمل الإنجازات الرئيسية التقدم في مجالات السلامة والأمن، والإدارة العامة، وبيئة الأعمال، والبنية التحتية، والتعليم، والحماية الاجتماعية. ويكشف مؤشر الحوكمة الصادر عن مؤسسة World Economics في 5 نيسان/أبريل 2024 أن ناميبيا هي ثاني أفضل دولة في أفريقيا في مجال الحوكمة حيث حصلت على درجة باء ودرجة 68,1 في المؤشر، وذلك من خلال مؤشرات مثل مفهوم الفساد وسيادة القانون وحرية الصحافة والحقوق السياسية. واستعادت ناميبيا أيضا مكانتها الرائدة في حرية الصحافة في أفريقيا وفقا للمؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2023، مما يؤكد تفانيها في الالتزام بالقيم الديمقراطية.

الدروس المستفادة

الإدماج الشامل: أحد أهم الدروس المستفادة هو أهمية الإدماج الشامل لأهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وتعتقد ناميبيا أن اتباع نهج انعزالي إزاء التنمية قد أعاق التقدم، في حين أن تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات قد عزز أوجه التآزر وزاد الأثر إلى أقصى حد، وذلك في إطار روح عدم ترك أي أحد خلف الركب.

البيانات والرصد: إن آليات الرصد والتقييم الفعالة ضرورية لتتبع التقدم المحرز وإرشاد عملية صنع القرار.

الشراكات والتعاون: ثبت أن التعاون، على الصعيدين المحلي والدولي، لا غنى عنه في النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

القدرة على الصمود والتكيف: أقرت ناميبيا بأهمية بناء القدرة على الصمود والتكيف مع التحديات الديناميكية، بما في ذلك تغير المناخ والصدمات الاقتصادية والجوائح.

تأكيد الالتزامات

تؤكد ناميبيا من جديد التزامها الثابت بالتنمية المستدامة من خلال مبادرات متعددة الأوجه، تجسدت في إطلاق تقرير تقييم تمويل التنمية في عام 2021، وهو مسعى استراتيجي يؤكد على نهج البلد الشامل لتعزيز أطر التمويل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية عام 2030 وخطط التنمية الوطنية. وكجزء من هذا الالتزام المستمر، تعمل ناميبيا بنشاط على تطوير خطة التنمية الوطنية السادسة لمواصلة دفع خطة التنمية المستدامة والنهوض بتحقيق الأهداف.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

أدرجت نيبال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياساتها وخططها وبرامجها الوطنية. وهي تعمل باستمرار على إضفاء الطابع المحلي على هذه الجهود على الصعيدين دون الوطني والمجتمعي. وقد ساعدت المساعي التعاونية للحكومة وأصحاب المصلحة في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة في البلد.

وحتى منتصف فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تم إحراز تقدم بنسبة 41 في المائة في المتوسط. وشهدت بعض المجالات تقدما ملحوظا، في حين أن عددا كبيرا من الأهداف يتقدم ببطء شديد أو حتى يتراجع. ومقارنة بأهداف عام 2022، تجاوزت 41 في المائة من المؤشرات أهدافها، وأظهرت 35 في المائة منها نوعا من التقدم الإيجابي، وأظهرت 20 في المائة منها تقدما سلبيا، بينما ظلت 3 في المائة منها دون تغيير. واستنادا إلى وتيرة التقدم الحالية التي لوحظت بين عامي 2016 و 2022، من المتوقع أن يحقق البلد حوالي 60 في المائة من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وكان التقدم المحرز في الحد من الفقر مشجعا للغاية خلال السنوات الأربع الأولى، لكن حوالي 4 في المائة من السكان وقعوا في براثن الفقر المدقع بسبب جائحة كوفيد-19. وظل التقدم نحو القضاء على الجوع بطيئا بعض الشيء خلال هذه الفترة. وهناك تقدم تدريجي في مجال الحياة الصحية والرفاه؛ غير أن معدل الإصابة بفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب وكذلك معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ازدادا سوءا خلال هذه الفترة. وبالمثل، ازدادت المرافق الأساسية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على إمدادات المياه المأمونة. وقد لوحظ إحراز تقدم ملحوظ من حيث الحصول على الكهرباء، ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة، واعتماد أساليب طهي أنظف. وفي مجالي العمل اللائق والنمو الاقتصادي، هناك تقدم إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ غير أن المؤشرات المتعلقة بالعمالة والشمول المالي واجهت انتكاسات. وارتفعت كثافة الطرق خلال هذه الفترة، في حين أن التقدم في القطاع الصناعي تأخر كثيرا.

وقد أحرز تقدم في الحد من التفاوت في الدخل؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على سد الفجوة بين الفئات المحرومة وبقية المجتمع لضمان المساواة في الحصول على الموارد والفرص والخدمات. وقد لوحظ إحراز تقدم كبير في تعزيز الإسكان الآمن والمدن الجديدة المخطط لها. ويلزم بذل جهود للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنماط الاستهلاك المتغيرة. وفي مجال العمل المناخي، تجاوز الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وإعداد خطط التكيف المحلية الأهداف الوطنية. وتحقق إنجاز ملحوظ في مجالات الإدارة المجتمعية للغابات والتشجير والحفاظ على الأنواع البارزة مثل النمور ووحيد القرن. وفيما يتعلق بالهدف 16، برزت اتجاهات مشجعة في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال والعنف الجنسي؛ إلا أن ركود النتائج في مجال الشفافية والمساءلة قد شكل انتكاسة. وبالتالي، فإن التقدم العام المحرز حتى الآن يشير إلى الحاجة إلى بذل جهود مكثفة ومتضافرة لتعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف المتبقية بحلول عام 2030.

وتعكف نيبال على إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لأهداف التنمية المستدامة بمشاركة ممثلين عن الوزارات التنفيذية، وجمعيات الحكومات دون الوطنية، والقطاع الخاص، والتعاونيات، والمجتمع

المدني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والفئات المهمشة. ويركز الاستعراض الوطني الطوعي على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الموضوعات ذات الأولوية فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتحويل النظم الغذائية، وتحويل الصحة والتعليم، والتوسع الحضري المستدام والقادر على الصمود، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي، والعمل المناخي، والتحول الرقمي، وإدارة البيانات. وتركز الخطة الدورية السادسة عشرة المقبلة، التي تستند إلى التطلع الواسع إلى الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والازدهار، على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

وقدّر تحديث عام 2024 *لاستراتيجية تقييم الاحتياجات وتقدير التكاليف والتمويل لأهداف التنمية المستدامة* أن إجمالي متطلبات الاستثمار لتحقيق الأهداف المحددة للفترة 2024–2030 يبلغ 163 بليون دولار، أي بمتوسط سنوي قدره 23 بليون دولار. وسيصل متوسط متطلبات الاستثمار إلى 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030. ومن الواضح أن هذه المتطلبات مرتفعة، ولكن يمكن تحقيقها بتعبئة مصادر تمويل أكبر في المجالات الإنتاجية، مما يحسن كفاءة الاستثمار.

وستخرج نيبال من فئة أقل البلدان نموا في عام 2026، مما سيكون له آثار كبيرة على بيئة التجارة والمعونة والاستثمار في البلد. وسيكون من الضروري في السنوات القادمة ضمان تمويل أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات، وتقوية المؤسسات، وتعزيز التعاون لتهيئة بيئة مواتية للبحث والابتكار. وسيساعد ذلك على تحقيق الطموح الشامل المتمثل في "عدم ترك أي أحد خلف الركب" و "الوصول أولا إلى مَن هم أشدّ تخلفا عن الركب".

عمان

[الأصل: بالعربية]

توثيقًا لجهودها المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقدّمُ سلطنةُ عمان التقرير الوطني الطوعي الثاني هذا العام تزامنًا مع مرور ثلاثة أعوام على إطلاق رؤية عُمان 2040، التي تعدُّ بوابة سلطنة عمان ومنطلقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز التنافسية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاستدامة المالية والبيئية، عبر تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة تعكس قِيَم المُجتمع العُمانيّ الرَّاسخة التي ترتكز على مبادئ السَّلام والحوار والتَّعايش والاستدامة والعدالة.

وإنَّ سلطنة عمان حريصةٌ على توفير بيئة تمكينية داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال تطوير الجهاز الإداري والارتقاء بالعمل الحكومي، واستحداث مؤسسات تُعنى بتحسين عملية اتخاذ القرار وقياس الأداء المؤسسي، لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار والبرامج والمشروعات والمبادرات الداعمة للتنمية، وزيادة درجة التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لرفع مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، ويفصّل التقرير أدوار تلك المؤسسات المستحدثة.

وقد طوّرت سلطنة عمان نظام حوكمة متكامل لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، ولإشراك أصحاب المصلحة وزيادة فرص المساهمة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أُطلقت مختبراتٌ للقطاعات المحققة للتنمية المستدامة (أهداف تحت المجهر) بهدف تطوير حلول مستدامة ومبتكرة قابلة للتنفيذ، وتم إنشاءُ مركز للشباب كإطار

مؤسسي وتنفيذي يسهم في إدماج مبادرات الشباب وتطلعاتهم. كما أطلقت سلطنةُ عمان "أسبوع عمان للاستدامة" بهدف تسليط الضوء على الاستراتيجيات المبتكرة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن جهود اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في رفع الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز عبر نظام متكامل يستند إلى مؤشرات قياس (لوحات متابعة).

وإنَّ مبدأ اللامركزية ومحلية التنمية الذي تتبناه سلطنة عمان يكرّس دور المجتمعِ المحليِ في التنمية المتوازنة ويحفّز الاقتصاد المحلي ويعظّم الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات، كما يُمكّن المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها، ويتيح لها المشاركة في وضع الخطط التنموية وتمويلها وتنفيذها ومتابعة تنفيذها. وهذا كلُّه يعزز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في "عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب".

وعلى صعيد الاستدامة المالية، فقد أطلقت سلطنة عمان "صندوق عُمان المستقبل" بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات وتحفيز الاستثمار الجريء في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة، بالإضافة إلى توحيد الاستثمارات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العماني لرفع كفاءة الاستثمارات الحكومية، ودعم آفاق التنويع، وتوسعة دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات لا سيما الصحة والتعليم، فضلا عن أنَّ سلطنة عُمان تعدُّ أول دولة خليجية تُصدر إطار عمل التمويل السيادي المستدام كأداة لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة بأنواعها المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ولسلطنة عمان جهودٌ فاعلةٌ للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بشأن التصدّي لتغيّر المناخ والحد من الانبعاثات، ومصادر الطاقة المتجددة، من خلال تنفيذ العديد من الخطط والبرامج الهادفة لتشجيع الاقتصاد الدائري والأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، كما تعمل على تحفيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني 2050، إذ يعدُّ مشروعا المدينة المستدامة – يتي، ومدينة السُلطان هيثم نموذجين متكاملين للمدن المستقبلية.

وتتبنى سلطنة عمان منظومة متكاملة للحماية الاجتماعيَّة تشمل منافعَ للمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة، وبرامج للتأمين الاجتماعي، والأمان الوظيفي، لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، والرفاه الاجتماعي، وتحسين جودة الحياة. كما تراعي سلطنة عمان دعم تمكين المرأة، حيث سجلت المرأة حضورًا في الحياة العامة والحياة السياسية، ووصلت إلى مناصب قيادية، بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في العمل التطوعي.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فإنَّ سلطنة عمان تولي اهتمامًا بالغًا لضمان إمدادات غذائية مستقرة، وتدعم التقنيات الحديثة لترشيد استخدام المياه، والتوسع في عملية الاستمطار الصناعي، والزراعة المستدامة. كما أوجدت خطةً للطوارئ متعددة القطاعات لتأمين الغذاء الآمن والصحي، فضلا عن جهودها في إدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة.

وإنَّ التعليم والصحة، بوصفهما مرتكزين رئيسيين للتنمية، فقد جعلتهما سلطنة عمان حقًّا للجميع، وعدّتهما إلى جانب التحول الرقمي أساسًا لدفع عجلة التنمية، وجزءًا من استراتيجياتها وتشريعاتها الوطنية، لضمان مواكبة التطورات العالمية في البحث والابتكار والتقنيات المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، ليمثل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، مع التَّأكيد على الجاهزيَّة للتحوُّل لعصر المعرفة والابتكار.

وإنَّ الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لسلطنة عمان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 يجسّدُ التقدمَ المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 للأمم المتحدة، ويرسمُ مخطط الاستدامة للمستقبل، ويؤكدُ التزام سلطنة عُمان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد، منطلقةً بخطى ثابتة لتحقيق الأهداف، ومستندة إلى نهج تنموي مستدام يلبي احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل.

بالاو

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

إن الأولوية العليا لحكومة بالاو هي "شعب بالاو أولا": "سيحظى شعبنا البالاوي بنوعية حياة أفضل؛ وهو متحمس وقادر على تحقيق سعادته؛ وسيشكل القوة الدافعة وراء تنمية بلدنا وتقدمه".

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

فيما يتعلق بتخطيط التقدم المحرز في الفترة 2015-2024، هناك الكثير مما يستحق الاحتفاء به. وبالمثل، لا تزال هناك أوجه قصور، والكثير منها من إرث جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة لجائحة كوفيد-19، فقد أوجدت فرصا جديدة "لإعادة البناء على نحو أفضل"، وهي رسالة رئيسية في الاستعراض الوطني الطوعي لبالاو لعام 2024، إلى جانب الثقافة كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ويتمحور الاستعراض الوطني الطوعي لبالاو لعام 2024 حول خمس ركائز: الثقافة والشعب والاقتصاد والبيئة والشراكات.

الركيزة 1: الحفاظ على تراثنا الثقافي
أهداف التنمية المستدامة 1-17

لقد تطورت ثقافة بالاو على مدى آلاف السنين، وشكلتها البيئة الطبيعية وتشكلت بها، كما شكلت مجتمعا متناغما. وقد وضعت بالاو المستقلة نظاما حديثا للحكم مع الحفاظ على الحكم والثقافة التقليديين. وتمثل رعاية ثقافة نابضة بالحياة للأجيال القادمة هدفا ذا أولوية، ووسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية "لإعادة البناء على نحو أفضل". وتُعرض الممارسات الثقافية الداعمة لتنفيذ الأهداف في جميع مراحل الاستعراض الوطني الطوعي.

الركيزة 2: تمكين شعبنا
أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 16

تعمل بالاو على "إعادة البناء على نحو أفضل" من خلال توسيع الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتسخير التكنولوجيا لتوسيع الخدمات الأساسية للجميع، وضمان

المشاركة العادلة للرجال والنساء في التنمية، والاستثمار في مستقبل خال من العنف. ومع ذلك، تواجه بالاو تحديات في تحقيق الأمن الغذائي، والحد من الأمراض غير المعدية، وتحسين الصحة العقلية.

الركيزة 3: تنمية اقتصادنا مع عدم ترك أي أحد خلف الركب
أهداف التنمية المستدامة 8 و 9 و 10

بسبب جائحة كوفيد-19، تراجع النمو الاقتصادي بين عامي 2020 و 2023. ولاستعادة النمو، تعمل بالاو على "إعادة البناء على نحو أفضل" مع "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من خلال التنويع الاقتصادي القادر على التكيف مع تغير المناخ، وريادة الأعمال، والسياحة المستدامة، وتسخير الفرص الجديدة التي تغذيها تكنولوجيا المعلومات. وتعطي الخطة الوطنية للاستثمار في البنية التحتية الأولوية للبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ. وتسعى السياسة الوطنية للشباب إلى عدم ترك أي شاب خلف الركب، وستؤدي السياسة المقبلة المتعلقة بالعمل إلى تحسين نوعية العمل وإبطاء الهجرة إلى الخارج.

الركيزة 4: حماية وطننا، من التلال إلى الشعاب المرجانية وما وراءها
أهداف التنمية المستدامة 6 و 7 و 12 و 13 و 14 و 15

اليوم، كما في الماضي، ترتبط الثقافة والشعب والاقتصاد والبيئة ارتباطا لا ينفصم. وعلى الصعيد المحلي، تدير بالاو 100 في المائة من مساحتها البحرية و 20 في المائة من مساحتها البرية أثناء تنفيذ استراتيجيتها لإطلاق العنان لازدهار المحيط الهادئ الأزرق. وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي، تدعو بالاو إلى وقف التعدين في قاع البحار العميقة وإبرام معاهدة بشأن البلاستيك تحد من الإنتاج.

وبالنظر إلى ما وراء المنطقة الاقتصادية الخالصة، استضافت بالاو مؤتمر "محيطنا" في عام 2022، وفي عام 2023، كانت أول دولة موقّعة تصدّق على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وإدراكا منها للتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ على الثقافة والبيئة وسبل العيش والصحة، تحتفي بالاو بالعلاقة بين المناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات، وأطلقت في عام 2024 النسخة الثانية من سياستها وخطتها المتعلقتين بتغير المناخ.

وتحافظ بالاو على حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والطاقة مع توفير إعانات المرافق العامة الحيوية التي تضمن عدم ترك الأسر ذات الدخل المنخفض خلف الركب. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الاستدامة، فإن المنتجات الاستهلاكية الجديدة وأنماط الحياة البعيدة كل البعد عن الطبيعة تشكل تحديات إضافية، وكذلك التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تغير المناخ.

الركيزة 5: استدامة الشراكات الدائمة
الهدفان 11 و 17 من أهداف التنمية المستدامة

للوفاء بالوعد الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة، تعمل الحكومة في شراكة مع الزعماء التقليديين والحكومات دون الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى الصعيد الدولي، تحتفي بالاو

بالشراكات مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين والشركاء من القطاع الخاص الذين يشاطرونها نفس التفكير، وتسعى إلى توسيع نطاق هذه الشراكات بما يعود بالنفع على الجميع.

المسارات حتى عام 2030 وما بعده

لقد اتخذ سكان بالاو من جزرنا وطنا لهم على مدى أجيال، متكيفين مع التغيير وتطور القيم والتقاليد التي تشكل أسسا للاستدامة مع تقدم سكان بالاو في هذا العصر.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

منذ أن وافقت بيرو على رؤيتها الطويلة الأجل ثم على خطتها الاستراتيجية للتنمية الوطنية وهي تلتزم بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن خلال استراتيجية الدولة التي أعدتها، والتي تتوافق مع عناصر أهداف التنمية المستدامة، تحدد الأهداف والغايات الوطنية التي توجه إجراءات البلد لتحقيق التنمية الكاملة لقدرات الناس، والإدارة المستدامة للإقليم، وزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية، وإرساء مجتمع عادل وديمقراطي.

التقدم الذي يركز على الناس

ترصد بيرو، من خلال المعهد الوطني للإحصاء والمعلوماتية، التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى الآن، تتوفر معلومات منهجية عن 127 مؤشرا. ووفقا لهذه الأرقام، فإن أهداف التنمية المستدامة التي سجلت أكبر قدر من التقدم، والتي حافظت مؤشراتها بشكل عام على اتجاه إيجابي على الرغم من كوفيد-19، هي تلك المتصلة بالصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي.

ومن ناحية أخرى، من الضروري الاهتمام على سبيل الأولوية بالنظم الإيكولوجية البرية، والمؤسسات، والنمو الاقتصادي، وتوفير العمل اللائق، إذ أظهرت مؤشراتها اتجاهات غير مواتية، قبل الجائحة وبعدها. ويتعين أيضا زيادة الاهتمام بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، الذي عكس التقدم فيه في السنوات الأخيرة.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ

يجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال نظام التخطيط الاستراتيجي الوطني في بيرو، بدءا من استراتيجية الدولة ووصولا إلى السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية في مستويات الحكومة الثلاثة. وفي الوقت الحالي، هناك 38 سياسة وطنية سارية المفعول، تتماشى في معظمها مع أهداف التنمية المستدامة 4 و 8 و 10 و 16، التي يتم تنفيذها لاحقا لتوفير السلع والخدمات، وتنفيذ الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يتم تنفيذ مشاريع رمزية في إطار الخطة الوطنية للبنية التحتية المستدامة من أجل القدرة التنافسية التي ساهمت بشكل أساسي في الهدف 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة. وكان التعاون التقني الدولي أيضا مصدرا مهما للدخل لتمويل أهداف التنمية المستدامة 2 و 3 و 8 و 10 بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى دور إجراءات الأعمال التجارية التي استحدثت، من

خلال منظمة "بيرو المستدامة"، مشاريع على المستوى الوطني يهدف معظمها إلى إحراز تقدم صوب تحقيق الهدفين 4 و 8 من أهداف التنمية المستدامة.

ومن وسائل التنفيذ الهامة الأخرى، لا سيما بالنسبة للهدفين 4 و 9 من أهداف التنمية المستدامة، ما يسمى الأعمال من خلال الضرائب والشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تظهر نتائج العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص.

التحديات المقبلة

شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. فوفقا للسجلات، تسببت الجائحة في وفاة 000 220 شخص، وكذلك في انكماش كبير في الاقتصاد وفي عكس التقدم المحرز في مكافحة الفقر النقدي والعمل غير الرسمي. ويمكن أن يؤدي حدوث الأوبئة في المستقبل إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر.

وبالمثل، تبين من خلال عملية إعداد هذا التقرير أن الإطار المؤسسي للبلد عامل يجب معالجته على سبيل الأولوية. وفي الوقت الراهن، هناك مستويات عالية من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية، وارتفاع في معدل دوران السلطات، وأشكال مختلفة من الإجرام، بما في ذلك الفساد، التي تترجم إلى خسائر اقتصادية كبيرة وإلى سوء نوعية في الخدمات العامة.

كما يشكل تغير المناخ تحدياً للتنمية في بيرو في المستقبل. وسيؤثر تغير الأحوال المناخية على الزراعة والأمن الغذائي وتوافر المياه ووجود الأمراض المعدية. ويمثل التصدي لتغير المناخ أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتبارات للإسراع بخطى التنمية المستدامة في بيرو

من الضروري المضي قدما في تنفيذ اللوائح الحالية وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات. وينبغي أيضا تحسين قابلية التشغيل المتبادل لنظم المعلومات، وتحديد مسؤوليات واضحة، وتعزيز الحوار البناء بين جميع الجهات المعنية. وأخيرا، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز نظام رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة تحديث مؤشراتها بحيث تكون أدوات قوية في صنع القرارات.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال الطموحات العالمية لساموا مركزة وثابتة على الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تؤثر على شعبنا، مما يدفعنا نحو اتجاه سياسي يركز على التنمية البشرية وتمكين المجتمعات المحلية وبناء القدرة على الصمود وتحفيز النمو. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية تواجه تحديات فريدة من نوعها نتيجة لأوجه ضعفنا، فإننا ندرك أهمية العمل الجماعي من أجل تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. ويشير استعراضنا الوطني الطوعي لعام 2024 إلى استمرار التزام حكومة ساموا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوتيرة تتناسب مع تحديد أولوياتنا وتوافر الموارد والمشاركة النشطة لمجتمعاتنا المحلية. ويجب الاعتراف بأن عدم إحراز تقدم بشأن معظم الأهداف في المنطقة قد يخفي العديد من الإنجازات والإجراءات التحويلية المتخذة على الصعيد الوطني.

وعلى مر السنين، تواصل ساموا التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين نقاط القوة في ثقافتنا ومجتمعنا، والإصلاحات التحويلية، والتعبئة الفعالة للموارد، والإدارة الدقيقة لبيئتنا الطبيعية. ونواصل مواءمة الغايات العالمية للأهداف مع خطتنا الإنمائية الوطنية، مسار تنمية ساموا، تحت شعار "تعزيز الوئام الاجتماعي والسلامة والحرية للجميع"، فضلا عن إدماج الأهداف المحلية ومؤشرات الخرائط في خططنا القطاعية الوطنية. ويراعي النهج الذي تتبعه ساموا في تكييف الأهداف مع الظروف المحلية سياقها وظروفها الفريدة بوصفها سمة رئيسية من سمات تصميم إطارنا العام لتنفيذ الأهداف.

ويأخذ الاستعراض الوطني الطوعي لساموا في الاعتبار موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024، "تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة". وسيستند إلى التقدم المحرز منذ تقريرينا السابقين في عامي 2016 و 2020، مع التركيز بشكل متعمق على الأهداف 1 و 2 و 13 و 16 و 17.

ولا تزال التحديات قائمة وتتفاقم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في جهودنا الإنمائية، مع التحسينات الملموسة التي تحققت في مجالي القضاء على الفقر وتقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد، لا يستفيد الجميع على قدم المساواة. ولا تزال الأزمة العالمية المتعددة تشكل عبئا على اقتصادنا، وتتفاقم هذه الأزمة بسبب أوجه ضعفنا كدولة جزرية صغيرة نامية والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وفي مقابل هذا النسيج الإنمائي، من المهم أن نركز على تعزيز التنسيق وتحديد الأولويات وتوفير الموارد لأهدافنا الإنمائية بطريقة تناسب سياقنا الوطني.

ويظل التحدي الأكبر الذي يواجهنا في قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود البيانات ذات الصلة والمتاحة لتحديد إنجازاتنا الجماعية مقابل الغايات الواردة في الأهداف. وسيتمثل نهجنا في الإبلاغ على أساس مؤشراتنا الوطنية الموضوعة في إطار الرصد والتقييم والتعلم لاستراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، إضافة إلى الاستفادة من دراسات الحالات الإفرادية النوعية.

وتضمنت جهودنا لمكافحة انتشار كوفيد-19 استجابة حكومية شاملة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الموارد لتلبية احتياجاتنا الفورية في مجالي الصحة والاستجابة لحالات الطوارئ. وتم إعطاء الأولوية للاعتبارات الصحية على حساب الاقتصاد. وسيستعرض الاستعراض الوطني الطوعي آثار كوفيد-19 على اقتصاد ساموا، وجهود التعافي بعد كوفيد-19، والآثار الناتجة عن ذلك على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والدروس القيمة المستفادة من أجل التعافي على أساس إعادة البناء على نحو أفضل.

ولا يزال تغير المناخ يشكل أكبر تهديد منفرد لساموا ومنطقة المحيط الهادئ، وما زلنا نواجه عدة تحديات بسبب موقعنا الجغرافي وضعفنا أمام الآثار البيئية، بدءا من الظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر ووصولا إلى فقدان التنوع البيولوجي البحري والكوارث الطبيعية. ولا تزال تهديدات تغير المناخ لها تأثير دائم على مجتمعاتنا المحلية وسبل عيشها وأمنها الغذائي وصحتها، وقد عززت أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي، ومن هنا يأتي التركيز على بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وتواصل ساموا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، دورها القوي في مجال الدعوة لتعزيز المجتمعات السلمية والآمنة والشاملة للجميع، والحوكمة الرشيدة في منطقة المحيط الهادئ الأزرق. وتتطلب أهمية صون السلام والأمن داخل المجتمعات المحلية بذل جهود لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية، مثل العنف ضد النساء والأطفال، وتعزيز المشاركة المجتمعية الهادفة في جهود التنمية. وبالتوازي مع ذلك، تساهم ساموا في ضمان أن تسود نفس الظروف في منطقة المحيط الهادئ الأزرق لتعزيز القدرة على الصمود في وجه التوترات الجيوسياسية السائدة والمتزايدة. وسنفكر أيضا في كيفية تأثير هذا المشهد المتطور على تقديم المساعدة من شركائنا في التنمية.

وتشارك ساموا بنشاط في تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للمساعدة في تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. ويشجع إطلاق مبادرة برنامج الحكومة لتنمية المقاطعات على تعزيز التنمية التي يقودها المجتمع المحلي في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، مع تدخلات رئيسية لمواجهة تحديات التنمية على مستوى المقاطعات. ومن شأن هذه المبادرة أن تكون حافزا لتقديم ورصد الدعم الحيوي والتنمية المستدامة لجميع مجتمعاتنا المحلية الشعبية، وهي تعزز امتلاك زمام صنع القرار والمشاركة النشطة فيه.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

تلتزم سيراليون التزاما تاما بتنفيذ خطة عام 2030، وقد ظلت ثابتة في عمليات استعراض أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير. وقد أجرى البلد ثلاثة استعراضات وطنية طوعية سابقة وأصدر خريطة طريق لتسريع تحقيق الأهداف في أيلول/سبتمبر 2023. وأعطت خريطة الطريق الأولوية للأهداف 1 و 2 و 10 وحددت التزامات الاستثمار الوطنية من أجل الحد من الفقر على نحو مستدام والتحول الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وكجزء من عملية تكييف الأهداف مع السياق المحلي، أجريت ثلاثة استعراضات محلية في عامي 2022 و 2023 في ثلاث مناطق إدارية، قيّم كل منها التقدم المحرز في المؤشرات والأهداف المحلية.

وتتم متابعة التزامات التعجيل الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة وبقية خطة عام 2030 بلا كلل في إطار خطة التنمية الوطنية الجديدة المتوسطة الأجل لسيراليون للفترة 2024–2030، والتي تتمحور حول عوامل التغيير الجذري الخمسة الكبرى التي وضعتها الحكومة. وتتماشى ثلاثة من هذه العوامل، وهي برنامج "القاعة الغذائية"، وتنمية رأس المال البشري، وخطة توظيف الشباب، مع التزاماتنا بتسريع وتيرة تحقيق الأهداف ومع الهدف 14. وبرنامج "القاعة الغذائية" هو برنامج الحكومة الرائد لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الذي لا يزال يمثل تحديا رئيسيا. وزادت مخصصات الميزانية الوطنية للزراعة من 2,1 في المائة في عام 2023 إلى 7 في المائة في عام 2024.

وتواصل الحكومة إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. ويحظى قطاع التعليم بنسبة 22 في المائة من الميزانية الوطنية، بالإضافة إلى برنامج الحكومة للإدماج الجذري، مما أدى إلى زيادة الالتحاق بالمدارس بنسبة 69 في المائة والحفاظ على التكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، تم تعزيز تنفيذ مبادرة الرعاية الصحية المجانية، وزادت مخصصات الميزانية الوطنية لقطاع الصحة من 6 في المائة إلى 11,6 في المائة من عام 2019 إلى عام 2023، وتم توظيف المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية

وإنشاء أربع محطات لغسيل الكلى. وقد أثرت هذه الجهود المبذولة في مجال السياسات بشكل إيجابي على المؤشرات الصحية، ولا سيما وفيات الأمهات، التي انخفضت من 717 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي في عام 2019 إلى 443 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي في عام 2020، ومتوسط العمر المتوقع، الذي ارتفع من 53 إلى 61 عاما من عام 2017 إلى عام 2023. ولا يزال البلد يشهد طفرة في عدد الشباب، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل الخصوبة إلى 4,2 ولادة لكل أنثى وانخفاض معدل وفيات الرضع. وللاستجابة لارتفاع نسبة الشباب بين السكان والتحديات المصاحبة لذلك، أطلقت الحكومة خطتها لتشغيل الشباب لخلق 000 500 وظيفة على الأقل بحلول عام 2030.

وفيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، تقوم سيراليون بعمل جدير بالثناء، حيث حصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ووفرت القيادة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وشاركت في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول. وتعتبر الإصلاحات المستمرة في قطاع العدالة أساسية لتعزيز السلام والتنمية المستدامين، وضمان وحماية حقوق الإنسان للمواطنين. ويواصل مجلس المعونة القانونية في سيراليون توفير سبل اللجوء إلى العدالة للأشخاص المحرومين، مع تبني الآلية البديلة لتسوية المنازعات من أجل تسوية القضايا بسرعة خارج المحاكم. وتم إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور، وصدرت ورقة بيضاء حكومية جديدة، وألغيت عقوبة الإعدام.

وأنشئت اللجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني في عام 2021، ومنذ ذلك الحين عززت الحوار بين الأحزاب السياسية وقادت جهود المصالحة. وفي أعقاب الانتخابات العامة لعام 2023، لعبت اللجنة دورا محوريا في معالجة الخلافات التي أعقبت الانتخابات، وتوسطت في تحقيق السلام بين الأحزاب السياسية الرئيسية، ودعمت تنفيذ الاتفاق الثلاثي بشأن الإصلاحات الانتخابية وإدارة الانتخابات.

ويعد قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2022 من بين المعالم الحاسمة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تليه الزيادة الكبيرة في تمثيل المرأة في المناصب الوزارية إلى أكثر من 30 في المائة، وإلى 28,2 في المائة في البرلمان.

وتعتبر الحكومة أن الحصول على المعلومات أمر ضروري للحوكمة الرشيدة وعامل تمكيني حاسم لأهداف التنمية المستدامة. وقد سُجلت زيادة ملحوظة في طلبات حرية الإعلام والكشف الاستباقي عن المعلومات، حيث تم تسجيل درجة 98 في المائة بشأن حرية الإعلام في سجل الأداء العالمي لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية لعام 2023. وسيؤدي الإطلاق الأخير لمنصة الوصول الرقمي إلى المعلومات إلى تحسين وصول الجمهور إلى المعلومات بشكل كبير.

وقد كثفت سيراليون جهودها لتسخير إمكانات اقتصادها الأزرق ووضعت استراتيجية للاقتصاد الأزرق. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا في تعزيز خطة الحكومة بشأن القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتحول في مجال الطاقة والنظم الغذائية المستدامة.

وتواجه سيراليون، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى المتخلفة النمو، فجوات في البيانات وقيودا على التمويل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويرجع ذلك أساسا إلى أزمات عالمية متعددة منذ عام 2020. وللتصدي لهذه التحديات في خطة التنمية الوطنية الجديدة، التي تقدر الفجوة التمويلية فيها بنحو 2,56 بليون دولار، ستستكشف الحكومة أدوات تمويل مبتكرة، بما في ذلك إطار التمويل الوطني المتكامل لسيراليون، وتعزيز التعاون الإنمائي.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

تقع جزر سليمان في منطقة المحيط الهادئ، وتمتد على منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 000 340 1 كيلومتر مربع، وتضم 997 جزيرة يقطنها حوالي 900 720 نسمة.

وتظل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة 2016-2035 المخطط الإنمائي الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وفي هذا السياق، شارك في عملية الاستعراض الوطني الطوعي هذه مختلف أصحاب المصلحة، استنادا إلى الاستعراض الأخير للاستراتيجية الإنمائية الوطنية، الذي وفر معيارا للإبلاغ عن التقدم المحرز والتحديات وسبل المضي قدما.

تنفيذ خطة عام 2030

أحرزت جزر سليمان تقدما في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وتقدم الفروع أدناه لمحة عن التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف الخمسة للاستراتيجية منذ الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2020.

وتلتزم جزر سليمان بتنويع اقتصادها وتشجيع الاستثمار. وقد دعمت دورة الألعاب الرياضية لمنطقة المحيط الهادئ لعام 2023 نمو القطاع الخاص بشكل كبير، بما في ذلك في مجالات النقل والضيافة وتجارة الجملة والتجزئة. ويشمل التقدم المحرز ما يلي: استكمال البنية التحتية الاستراتيجية، مثل طريق كوكوم السريع، والمرافق الرياضية، ومطار موندا الدولي؛ وإتاحة الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر شمولا من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول؛ وتعزيز مرافق تصدير السلع من المناطق النائية؛ والإصلاحات التشريعية لتحسين تحصيل الإيرادات والامتثال.

ويظل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، وكذلك التخفيف من حدة الفقر، التزاما من التزامات الحكومة، بما في ذلك من خلال توزيع فوائد التنمية على نحو أكثر إنصافا على الفئات الأكثر ضعفا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء والمسنين والأطفال. وقد أدى التركيز الحالي إلى وضع سياسات لدعم تمكين النساء والشباب، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والرفاه الاجتماعي والعاطفي. وتسلم الحكومة بالحاجة إلى اتخاذ تدابير حماية اجتماعية محددة الأهداف، وهي لا تزال قيد التنفيذ.

ولا يزال تحسين النتائج الصحية يمثل أولوية بالنسبة لجزر سليمان، وقد أحرز بعض التقدم في تحسين معايير ونوعية خدمات الرعاية الصحية في المقاطعات والمناطق الريفية. كما تتيح الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة 2022-2031 تقديم خدمات صحية أكثر تكاملا. ولمعالجة الحالات المتزايدة للأمراض غير المعدية، تم إنشاء عيادات متخصصة في جميع أنحاء البلد لتوفير الفحص المبكر وخطط الرعاية المخصصة.

ولا يزال تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد والتدريب المهني وفرص ريادة الأعمال التزاما هاما بالنسبة لجزر سليمان. ومع ملاحظة نتائج التعلم غير المتكافئة بين الطلاب والطالبات، من بين أمور أخرى، سيعزز قانون التعليم لعام 2023 توفير الخدمات التعليمية لكل طفل. وستدعم هيئة جزر سليمان للتعليم العالي والمهارات، التي تم إنشاؤها، تحسين تخطيط الموارد البشرية وبناء القدرات.

ولا تزال جزر سليمان عرضة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى، وتحمض المحيطات. ويهدف عدد من التدابير المتخذة مؤخرا إلى التخفيف من هذه الآثار، بما في ذلك استحداث لوائح تحظر استخدام المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، ووضع سياسة وطنية للمحيطات، وخريطة طريق وطنية للطاقة المتجددة، واستراتيجية منخفضة الانبعاثات. وقد أدمجت تقييمات المخاطر والقدرة على الصمود في تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

ولا يزال الاستقرار الوطني والأمن وبناء السلام والحوكمة الفعالة من الأمور الهامة في جزر سليمان. ويشمل التقدم المحرز في هذا الصدد وضع وتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، ومشروع قانون الحوكمة التقليدية وتسهيل الشؤون العرفية، الذي من شأنه أن يعزز شرعية رؤساء وشيوخ القرى في معالجة النزاعات المجتمعية وتعزيز السلام، وسياسة وطنية بشأن إعادة إدماج المشاركين في النزاعات السابقة، وسياسة بشأن منع نشوب النزاعات وحقوق الضحايا، وإطار شراكة استراتيجية مع الكنائس لدعم بناء السلام.

سبل المضي قدما

يكمن أحد التحديات الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القدرة المؤسسية والحوكمة لإدارة سياق التنمية المتغير بسرعة، بما في ذلك النمو السكاني، والأمن، وتكاليف المعيشة، والتغير الاجتماعي والثقافي والبيئي. وتسلم جزر سليمان بالحاجة إلى اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وبناء القدرات على نطاق الحكومة لدعم تحسين تقديم الخدمات، والاستثمارات المحدَّدة الهدف، وتنمية القطاع الخاص، ومواصلة تعزيز العمليات والنظم الوطنية، في جملة أمور، لإدارة هذه التحديات.

وبالبناء على الإنجازات التي حققناها حتى الآن، وللتصدي للتحديات التي تنتظرنا، تظل جزر سليمان ملتزمة بتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال التركيز على الشمولية والمرونة والشراكات الحقيقية والتمويل والابتكار، فإننا نشق طريقا نحو مستقبل مزدهر ومستدام لجميع سكان جزر سليمان.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

الالتزام بعملية شاملة

- يعكس الاستعراض الوطني الطوعي الثاني ويؤكد من جديد التزام البلد بالنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُنفذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق عملية شاملة من خلال الخطة الإنمائية الوطنية المتسقة، رؤية عام 2030، لجنوب إفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.
- تبنت جنوب إفريقيا تكييف الأهداف مع السياق المحلي، كما يتضح من الاستعراضات المحلية الطوعية التي أجريت في عام 2024.

بوادر التقدم وسط التحديات المستمرة

يسلط الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 الضوء على التقدم المستمر الذي أحرزته جنوب إفريقيا في تحسين حياة مواطنيها، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا، وذلك على النحو التالي:

- تؤدي التغطية الشـاملة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التوظيف في القطاع العام، إلى الحد من ارتفاع مستويات الفقر.
- تهدف التغطية الصحية الشاملة لجميع مواطني جنوب إفريقيا إلى ضمان الرعاية الصحية الجيدة بغض النظر عن الوضع الاقتصادي.
- شـهدت جنوب أفريقيا انخفاضـا مطردا في وفيات الأمهات ووفيات الأطفال والإصـابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى.
- حدثت زيادة ملحوظة في إمكانية الحصـول على نوعية جيدة من النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وفي إتمام التعليم المدرسي، مع تحقيق تعميم الالتحاق بالمدارس، والتوسع في توفير المعونة المالية للطلاب للتعليم العالي.
- يعزز الإطار التشريعي القوي المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والإنصاف.
- تحصل الغالبية العظمى من سكان جنوب أفريقيا على المياه والصرف الصحي.
- تقود الالتزامات الطموحة المدعومة بتمويل كبير التحول العادل في مجال الطاقة في جنوب إفريقيا.
- تم تعزيز المؤسسات الرامية إلى كشف الفساد وملاحقة مرتكبيه تعزيزا كبيرا.

وعلى الرغم من مجالات التقدم، لا تزال هناك تحديات:

- لا تزال معدلات البطالة المرتفعة وأوجه عدم المساواة العالية قائمة، بما في ذلك التفاوت في الدخل مقيسا بمعامل جيني.
- يتطلب عدم توافق المهارات بين التعليم واحتياجات الصـناعة اهتماما مركزا من جميع أصـحاب المصلحة.
- يعاني سـكان جنوب إفريقيا من انقطاع التيار الكهربائي بشـكل منتظم وارتفاع تكاليف الكهرباء، مما يؤثر سلبا على نوعية الحياة والإنتاجية الاقتصادية.
- تعوق أوجه القصور في البنية التحتية، بما في ذلك على مستوى الحكومات المحلية، زيادة الإنتاج وتصدير السلع والخدمات، مما يؤثر سلبا على النمو.
- لا تزال بصمة المواد لجنوب إفريقيا مرتفعة، وهناك بطء في استيعاب الممارسات المستدامة.
- لا يزال مستوى جرائم العنف، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال، مرتفعا جدا.
- يوجد نظامان متوازيان للصـحة، عام وخاص، ولكن تخصـيص الموارد يميل لصـالح القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تفاوتات صحية هائلة من حيث الحصول على الخدمات الصحية.
- هناك استخدام دون المستوى الأمثل للأدلة للاسترشاد بها في وضع السياسات وتنفيذها في جميع مجالات الحكومة.

مقترحات طموحة لتسريع التقدم

للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب إفريقيا، يوصي الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 بإعطاء الأولوية لخمس آليات لتسريع تحقيق الأهداف ذات الأثر الكبير:

- *الآلية 1: إعطاء الأولوية لرفاه الإنسان وتعزيز قدراته من خلال التنمية المستدامة (الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 11)*

التركيز على تحسين نوعية الحياة وتعزيز قدرات جميع مواطني جنوب أفريقيا، ولا سيما أكثرهم ضعفا، من خلال تحسين الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية من أجل نظم الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي ذات النوعية الجيدة.

- *الآلية 2: الاستثمار في الشباب للمشاركة في المجالات التي تنطوي على إمكانات نمو وظيفي عالية، مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي (الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 8 و 9 و 10 و 13 و 14 و 15)*

تمكين الشباب من المساهمة والمشاركة في المجالات التي تنطوي على إمكانات نمو وظيفي عالية، مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، من خلال التنمية المهنية وتنمية المهارات المحددة الأهداف ودعم ريادة الأعمال.

- الآلية *3: خلق النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية عن طريق زيادة مصادر الطاقة المستدامة (الأهداف 7 و 8 و 10 و 13)*

تلبية الاحتياجات الفورية لأمن الطاقة في جنوب إفريقيا بشكل عاجل مع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة في المستقبل وتقليل انبعاثات الكربون وخلق فرص اقتصادية.

- *الآلية 4: إزالة قيود البنية التحتية والاستثمار في البنية التحتية الخضراء والقادرة على الصمود (الأهداف 8 و 9 و 10 و 11)*

معالجة قيود البنية التحتية: الاستثمار في الصناعات الشبكية واستهداف الاستثمارات الرئيسية في البنية التحتية التي تدعم اقتصادا متنوعا وتنافسيا بطريقة مستدامة بيئيا، مما يسهم في تنشيط سوق العمل وتطوير البنية التحتية الاجتماعية.

- *الآلية 5:* إعادة *بناء الثقة من خلال مؤسسات فعالة ومستجيبة (الهدفان 16 و 17)*

إعادة بناء ثقة الجمهور من خلال مكافحة الفساد بشكل فعال وزيادة الكفاءة في الخدمة العامة. وبناء شراكات محلية وعالمية قوية للمساعدة في تسريع وتيرة التقدم. وتوسيع نطاق التدخلات الناجحة والمبتكرة.

- *الآلية 6: تعبئة وسائل التنفيذ (الهدف 17)*

تعبئة الموارد المحلية إلى الحد الأمثل من خلال تحصيل الضرائب، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والدعوة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة، وتوسيع نطاق التعاون التقني والمالي، وهي أمور لازمة للتعجيل بتقدم جنوب أفريقيا نحو تحقيق الأهداف.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

السياق

انطلاقا من تطلعات رؤية 2040، توفر استراتيجية التنمية الوطنية المنقحة لجنوب السودان للفترة 2021–2024 إطارا استراتيجيا لتوجيه الأمة نحو التنمية المستدامة. ولا تتماشى استراتيجية التنمية الوطنية المنقحة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 فحسب، بل تتماشى أيضا مع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي يركز على توطيد السلام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

الرسائل الرئيسية للاستعراض الوطني الطوعي بشأن أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة

- **الهدف 1: القضاء على الفقر** – تبذل الحكومة جهودا للتخفيف من حدة الفقر بجميع أشكاله. ومع ذلك، فإن تطلعات المواطنين وعزمهم على الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية تعوقهما النزاعات التي طال أمدها، والكوارث الطبيعية، والجوائح، والمصاعب الاقتصادية، والأزمات الإنسانية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 80 في المائة من سكان جنوب السودان يعيشون تحت خط الفقر. وتظهر النتائج الأولية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد (2024) أن 86 في المائة من سكان جنوب السودان يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد.

- **الهدف 2: القضاء التام على الجوع** – على مدى السنوات الخمس الماضية، حدثت زيادة في صافي إنتاج الحبوب بسبب التوسع في المساحات المزروعة وبسبب السلام النسبي وإعطاء الحكومة الأولوية للإنتاج الزراعي. وللأسف، تتأثر المكاسب المحققة بالعنف على المستوى دون الوطني والصدمات المناخية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعاني حوالي 7,1 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، و 2,5 مليون شخص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد في عام 2024. ومع ذلك، تواصل الحكومة توطيد السلام لتعزيز إنتاج الأغذية في المناطق غير المتضررة من الفيضانات.

- **الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه** – تتعاون الحكومة مع الشركاء الإنمائيين للحد من حالات الاعتلال ووفيات الأمهات والأطفال. ومع ذلك، فإن محدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة تعرقل تدخلات الرعاية الصحية الشاملة.

- **الهدف 4: التعليم الجيد** – تحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد من 27 في المائة (2008) إلى 35 في المائة (2018) بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق. وبالمثل، حدثت زيادة في عدد الملتحقين بالمدارس، من 1,9 مليون في عام 2021 إلى 2,2 مليون في عام 2023. وعلى الرغم من أن الدستور يكفل التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني، إلا أن فرص

الحصول على التعليم لا تزال محدودة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات والفيضانات، حيث يوجد حوالي 2,8 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. وتعطي الحكومة الأولوية للتدريب المهني ورقمنة التعلم ونظم التعليم البديل لتشجيع التعليم الشامل للجميع.

- **الهدف 5: المساواة بين الجنسين** – ينص الاتفاق المنشط على تخصيص حصة قدرها 35 في المائة لمشاركة المرأة في المناصب القيادية على جميع المستويات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من هذا العمل الإيجابي، فإن مشاكل التقسيم الطبقي الاجتماعي، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، تعوق تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية. ومن أولويات الحكومة تعزيز مشاركة المرأة في ريادة الأعمال وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر السياسات العامة.

- **الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** – تتخذ الحكومة خطوات واسعة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل. ويمثل التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة والتعدين والقطاع الخاص، لتعزيز النمو الاقتصادي أحد أهم أولويات الحكومة وشركائها.

- **الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية** – أعطت الحكومة الأولوية لبناء شبكات الطرق لربط جوبا بالولايات والمناطق الإدارية. ويعاني جنوب السودان من محدودية البنية التحتية والتصنيع والابتكار والتكنولوجيا، وهي عوامل محفزة للتنمية المتسارعة. وتخطط الحكومة لإنشاء طرق تربط جنوب السودان بكينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا.

- **الهدف 13: العمل المناخي** – يشكل استثمار الحكومة في استراتيجيات التنمية والتكيف القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ خطوة أساسية للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ على المجتمعات والنظم الإيكولوجية. وتؤدي آثار الفيضانات المتكررة وموجات الجفاف وموجات الحر وإزالة الغابات إلى تفاقم الضعف وانعدام الأمن الغذائي.

- **الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية** – أتاح السلام النسبي منذ عام 2018 فرصة لتسريع خطة عام 2030. ومع ذلك، يشكل العنف على المستوى دون الوطني عقبات كبيرة أمام تحقيق السلام المستدام. وتشكل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة وإمكانية اللجوء إلى العدالة والمؤسسات القوية أولويات حكومية لبناء أسس التنمية والسلام على المدى الطويل.

الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف

يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية المنقحة إلى تسريع تحقيق خطة عام 2030. ومن شأن توفير الموارد من جانب الحكومة والشركاء لتنفيذ الخطط الإنمائية والاستراتيجيات القطاعية أن يعجل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة إنقاذ أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان لعام 2023، إذا تم اتباعها بعناية، يمكن أن تعزز التنمية المستدامة بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز المكتب الوطني للإحصاء والأفرقة العاملة القطاعية من شأنه أن يعزز آليات التنسيق ومنظومة البيانات الإنمائية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

يظهر قرار تقديم تقرير وطني طوعي ثالث التزام إسبانيا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبحقوق الإنسان. وتعد خطة عام 2030 المحور الرئيسي للقوانين والسياسات الوطنية في إسبانيا، ومنذ عام 2021، كانت استراتيجية التنمية المستدامة بمثابة الإطار التوجيهي لتنفيذ خطة عام 2030 في البلد. وتستند الاستراتيجية إلى الالتزامات الواردة في خطة العمل لتنفيذ خطة عام 2030 المعتمدة في عام 2018. وفي سياق يتسم بتزايد الشكوك تجاه أهداف التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية، تظل إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بتعددية الأطراف والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

الإطار المؤسسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة نهجا متعدد أصحاب المصلحة ومتعدد المستويات، ويسهل نظام الحوكمة القوي لخطة عام 2030 في إسبانيا تنفيذها. وتتمتع وزارة الحقوق الاجتماعية وشؤون المستهلك وخطة عام 2030 باختصاص تنفيذي بإعداد وتنسيق الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم النهوض بهذه المسؤولية في إطار مؤسسي يراعي هذا النهج: إذ تنسق اللجنة المفوضة في الحكومة لخطة عام 2030 الإجراءات الحكومية. وينهض مؤتمر قطاعي معني بخطة عام 2030 بالتعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المتمتعة بالحكم الذاتي والحكومات المحلية؛ ويقدم مجلس التنمية المستدامة، وهو هيئة تتألف من ستين ممثلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية، المشورة والدعم لوضع السياسات الخاصة بخطة عام 2030.

ويستند التقرير إلى نظام الحوكمة هذا من خلال المشاورات والاجتماعات واستعراضات المسودات. كما يستند إلى التقارير المرحلية لخطة عام 2030 التي تنشر سنويا منذ عام 2019. وهذه الوثيقة هي تتويج لعملية تشاركية وتعاونية واسعة النطاق تشمل الحكومة المركزية والحكومات المتمتعة بالحكم الذاتي والحكومات المحلية في إسبانيا والجهات الفاعلة غير الحكومية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني. وقدمت جهات فاعلة حكومية أخرى مساهمات فنية بشأن قضايا مثل مواءمة الميزانية مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات هذه الأهداف وتدريب الموظفين العموميين بشأن خطة عام 2030. وتوضح الإدارة النشطة والفعالة لنظام الحوكمة التزام إسبانيا العميق بإدماج التنمية المستدامة على جميع مستويات تقرير السياسات.

التحديات والفرص

يأتي التقرير الوطني الطوعي في منتصف مدة تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030، التي تمت الموافقة عليها وتقديمها كثاني تقرير وطني طوعي لإسبانيا في عام 2021 وهي الآن في انتظار تقييم وسيط. ويمثل التقرير الوطني الطوعي معلما رئيسيا إذ إنه يحدد التحديات المستمرة والفرص الناشئة التي سوجه الاستعراض القادم للأهداف وسياسات التسريع والمؤشرات في الاستراتيجية. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي ونمو العمالة، وخفض الانبعاثات، وزيادة توليد الكهرباء من مصادر متجددة، لا تزال هناك تحديات كبيرة مثل الفقر في المناطق الريفية وفقر الأطفال والفقر الطاقي، وانعدام الأمن السكني، وتدهور

التربة. وإسبانيا ملتزمة بالتصدي لهذه التحديات وغيرها من خلال تعزيز حقوق الإنسان ودولة الرفاه والانتقال العادل الذي لا يترك أحدا خلف الركب؛ والبناء على استراتيجية التنمية المستدامة كإطار توجيهي للإجراءات الحكومية؛ ودعم جهود البلدان الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي. وستستضيف إسبانيا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2025.

الأولويات الشاملة

تدافع إسبانيا بقوة عن ضرورة الاسترشاد في تنفيذ خطة عام 2030 بالتزامات ومبادئ حقوق الإنسان. وبوجه خاص، يتطلب القضاء على الفقر (موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024) إطارا لحقوق الإنسان ويعد جزءا من التزام إسبانيا باحترام وحماية وضمان الحق في الحياة، وفي مستوى معيشي لائق، وفي الضمان الاجتماعي، والغذاء، والسكن، والمياه، من بين أمور أخرى. ويؤكد هذا النهج أيضا على المشاركة والشفافية والمساءلة كعناصر أساسية في جميع عمليات تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مشاركة نشطة من جميع الحكومات المتمتعة بالحكم الذاتي والحكومات المحلية. ولإظهار التزامها بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، تستضيف إسبانيا مقر التحالف المعني بتوطين خطة عام 2030 (Local 2030) في بلباو، وقدمت مساهمات كبيرة في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة للوفاء بهذه الأولوية. ووافق العديد من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي على خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها، وهي تقيم التقدم المحرز في الأهداف في ضوء المؤشرات، وأنشأت هيئات للمشاركة ووافقت على إجراءات للمواءمة التنظيمية والميزانوية. ويمكن للكيانات المحلية أيضا أن تنخرط أكثر في خطة عام 2030 من خلال الاتحاد الإسباني للبلديات والمقاطعات، الذي ينسق شبكة الكيانات المحلية لخطة عام 2030 ويوفر التدريب والدعم لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

وإسبانيا ملتزمة على الصعيدين الوطني والدولي بوضع نظام شامل لاتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة. وسيعطي هذا النظام الأولوية لتقييم تأثير السياسات، وتعظيم أوجه التفاعل الإيجابية بين أهداف التنمية المستدامة والحد من أي آثار سلبية متبادلة، مع تعزيز بناء القدرات وضمان توافق البعدين الوطني والدولي في السياسات مع أهداف التنمية المستدامة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

قدمت الجمهورية العربية السورية تقريرها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة عام 2020، وقد تضمن ذلك التقرير نوعين من الرسائل:

الأول على المستوى الدولي، وتمّ فيها التركيز على دور المجتمع الدولي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والثاني على المستوى الوطني، وتمّ فيها التركيز على الجهود الوطنية المطلوبة لتسريع تحقيق ما أمكن من تلك الأهداف.

وبعد أربع سنوات من تقديم التقرير الوطني الأول، وفي معرض صياغة رسائل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، كان لا بد من إجراء مراجعة لما تم اتخاذه فيما يخص رسائل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول الذي تم تقديمه عام 2020.

فعلى المستوى الدولي:

لم يبذل المجتمع الدولي جهوداً صادقة لتحقيق السلم والأمن وإيقاف العدوان والإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والسيادة السورية، بل ما زالت بعض الدول تحمي الإرهاب وتدعمه وتسخره لسرقة واستنزاف الموارد الوطنية السورية.

ولا تزال التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية تمثّل عوامل كبح وإعاقة للعملية التنموية في مجملها.

وعجز المجتمع الدولي عن إدانة ووقف الاعتداءات المستمرة لكيان الاحتلال الإسرائيلي على السيادة السورية، التي طالت البنى التحتية من مرافق تعليمية وثقافية ومطارات، والمقار الدبلوماسية والقنصلية ومنازل المواطنين، وأزهقت العديد من أرواح المدنيين السوريين.

ولا تزال سورية محرومة من عضويتها في بعض المنظمات الدولية والإقليمية، وبالتالي تنعدم استفادتها من حقوق العضوية، فضلاً عما يترتّب على ذلك من منعها من استخدام أصولها المجمدة في تمويل التدخلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولم يتم تقديم أيّةّ مساعدات إنمائية رسمية إلى سورية لمساعدتها في تمويل أهدافها التنموية وبناء اقتصادها على أسس مستدامة، وجل ما يُقدّم هو مساعدات جاءت استجابة للاحتياجات الإنسانية للتخفيف من أثر الحرب والكوارث الطبيعية.

وعلى المستوى الوطني:

وضعت الحكومة السورية سياسات متكاملة ومتّسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأطلقت البرامج اللازمة لانطلاق واستدامة العملية التنموية، إلا أن جهودها اصطدمت بالعقبات والتحديات المذكورة آنفاً على المستوى الدولي، لا سيما مع المتطلبات المستجدّة بفعل كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد يوم 6 شباط/فبراير 2023.

وتعمل الحكومة السورية في ظل بيئة عمل صعبة ومعقّدة، تتزامن فيها اعتبارات الاحتياجات المتزايدة مع تلك المتصلة بتراجع الإمكانات ونقص التمويل المُتاح للتنمية، الأمر الناجم عن الحرب ومفرزاتها، والسرقة المستمرة للموارد المحلية من قبل بعض الدول، والإجراءات القسرية المفروضة. وبالرغم من ذلك استخدمت الحكومة ما أُتيح لها من موارد لإعادة تأهيل جزء مما دمرته الحرب من بنى تحتية اقتصادية واجتماعية ضرورية لتحقيق أقصى ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة.

وقامت الحكومة بتوسيع قاعدة المشاركة في رسم وتنفيذ الخطط التنموية، لا سيما مع الشركاء في القطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع الأهلي والإعلام، وعززت التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة رسمياً في سورية، وذلك لضمان التوظيف التشاركي الأمثل للموارد.

ولقد أثبتت كارثة الزلزال المدمر الذي أصاب سورية أن الهدف من الإجراءات القسرية هو الإضرار بحياة المواطنين السوريين، إذ كان من شأن هذه الإجراءات الحدّ من إمكانات الحكومة والمجتمع السوري، وتقليص حيّز الحركة المتاح في سياق الجهود المبذولة في عمليات الإنقاذ والاستجابة لتبعات الزلزال.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن بيئة العمل التنموي على المستوى الدولي باتت غير مواتية لتحقيق كامل أهداف التنمية المستدامة، بل يمكن وصفها بأنها أصبحت أكثر عدائية لبعض الدول ومنها سورية. ومن ثم فإننا نطلق تحذيراً بأن المجتمع الدولي أصبح يعمل ضد تحقيق شعار خطة عام 2030 للأمم المتحدة "ألا يتخلف أحد عن الركب"، وأنه في حال استمرار هذه الأوضاع فإن هناك دولاً ستتخلّف عن ركب إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

ونؤكد في هذا التقرير على مضمون الرسائل التي تضمنها التقرير الوطني الطوعي الأول عام 2020 التي لم يُنَفّذ أيٌّ منها، وهي:

- نجدد مطالبنا من المجتمع الدولي بأنّ يتحمّل مسؤولياته في إطار أهداف التنمية المستدامة، لا سيما لجهة الضغط لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي لبعض الدول على الأراضي السورية.
- الضغط لوقف ممارسات بعض الدول الداعمة للإرهاب، وسرقة المقدّرات الوطنية السورية.
- الإلغاء الفوري غير المشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.
- إدانة ووقف اعتداءات كيان الاحتلال الإسرائيلي.
- مساعدة الجمهورية العربية السورية في تمويل ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أن يكون العالم أكثر إنصافاً تجاه الدول النامية لا سيما الأقل دخلاً.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

يُظهر الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لأوغندا التزام البلد بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويسترشد التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة في أوغندا برؤية أوغندا 2040، التي تطمح إلى تحويل المجتمع الأوغندي من مجتمع فلاحي إلى مجتمع حديث ومزدهر، ويتم تنفيذها من خلال سلسلة من خطط التنمية الوطنية الخمسية. وينفذ البلد حاليا خطة التنمية الوطنية الثالثة، التي تتماشى بنسبة تزيد عن 95 في المائة مع أهداف التنمية المستدامة، وهو تحسن من 70 في المائة في خطة التنمية الوطنية الثانية.

واستنادا إلى إطار التنسيق الذي وضع في عام 2016 وتم تفعيله من خلال خريطة طريق متجددة تحدد الإجراءات والتدخلات التحفيزية، تواصل الحكومة تعزيز التنسيق والشراكات وآليات التكييف مع السياق المحلي لتنفيذ الأهداف. وينفذ إطار التنسيق من خلال خمسة أفرقة عاملة تقنية لأصحاب المصلحة المتعددين تتألف من جهات فاعلة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وتتماشى الأفرقة العاملة التقنية مع الوظائف الأساسية للتخطيط والتعميم، وتوليد البيانات، والتمويل وتعبئة الموارد، والاتصال والتعميم، والرصد والإبلاغ. وعلى أعلى مستوى للسياسات، وتواصل رئيسة الوزراء الاضطلاع بالقيادة العامة لتنفيذ الأهداف على مستوى الوزارات والإدارات والوكالات والحكومات المحلية.

وفي عام 2019، ولتعزيز تنفيذ الأهداف، أنشـــأت الحكومة، بالشـــراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، أمانة وطنية كاملة لأهداف التنمية المستدامة عززت هيكل التنسيق والشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الوكالات الحكومية ذات الصلة منابر تنسيق وأفرقة عمل لتنفيذ مختلف الأهداف، ووضعت برامج محددة لبناء القدرات من أجل رصـــد تنفيذ الأهداف والإبلاغ عنه. وعلى هذا النحو، حدثت زيادة في تكييف الأهداف مع الســياق المحلي والاســتعراضــات المحلية الطوعية في مختلف الوزارات والوكالات الحكومية، وكذلك في الحكومات المحلية. وبالإضـــافة إلى ذلك، تم تعزيز الرصـــد والإبلاغ عن مختلف المؤشـــرات للأهداف، مع زيادة النقاط البيانية من 41 نقطة في عام 2016 إلى 135 نقطة حاليا. وعلاوة على ذلك، بادرت الحكومة وشركاؤها إلى عقد مؤتمرين لأهداف التنمية المستدامة وتنظيمهما كمناسبتين سنويتين يتأمل فيهما أصحاب المصلحة في مسيرة أوغندا نحو تحقيق الأهداف ويستخلصون الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة العمل. وتم أيضا تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال إنشاء منابر لتعزيز امتلاك زمام الأهداف والمساءلة عنها.

وفي منتصـــف مدة تنفيذ خطة عام 2030، يقدم التقدم الذي أحرزته أوغندا صـــورة متباينة. ومن حيث الغايات، فإن 26,1 في المائة فقط من الأهداف تسير على الطريق الصحيح، و 54,2 في المائة منها حققت تقدما محدودا، و 19,7 في المائة في حالة ركود. ومع ذلك، لا يزال الاقتصـــاد الأوغندي يتعافى من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ ولا يزال صامدا في مواجهتها. ومن المقدر أن ينمو الاقتصاد بنســـبة 6 في المائة في الســـنة المالية 2024/2023، ارتفاعا من 5 في المائة في الســـنة المالية 2023/2022، مما يترجم إلى نصـــيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 093 1 دولارا في حزيران/يونيه 2023. وقامت أوغندا أيضا باستثمارات كبيرة في المجالات الرئيسية للبنية التحتية وتنمية رأس المال البشري، مما عزز إلى حد كبير القدرة التنافسية للبلد وأتاح العديد من فرص التمويل القابلة للاستمرار.

وفي ظل هذا الأداء المتباين، وضعت أوغندا، من خلال عملية تشاورية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستة التزامات لتسريع تحقيق الأهداف والتحول. وتركز هذه الالتزامات على الإجراءات الرامية إلى التعجيل بما يلي: (أ) خطة "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من خلال تنفيذ نموذج تنمية المحليات الشـــامل؛ (ب) إجراءات شـــاملة لتمويل التجارة والاســـتثمارات المراعية للمناخ؛ (ج) الاســـتفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (د) التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية الشـــاملة من خلال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ (هـ) تســـخير الإمكانات الكاملة للبيانات لتحســـين حياة جميع الأوغنديين؛ (و) تعزيز آليات تنسيق الأهداف وتقديم الخدمات.

وفي المســـتقبل، ســـتركز أوغندا على دمج هذه الالتزامات في خطة التنمية الوطنية الرابعة المقبلة (2030/2029-2025/2024)، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة على جميع المســـتويات، وتعزيز الشـــراكات من أجل تكييف الأهداف مع الســـياق المحلي ومشـــاركة المواطنين، وتعزيز رصـــد الأهداف والإبلاغ عنها. وسيشمل ذلك المواءمة المستمرة لمخصصات الميزانية وخطط التنمية مع أولويات الأهداف، وتنويع مصادر التمويل، وإطلاق نماذج وآليات تمويل مبتكرة جديدة لتعزيز المرونة المالية وتوافر الموارد. وســـتقوم أوغندا أيضـــا بتحديد واســـتكشـــاف الخيارات المتاحة لإيجاد أوجه تآزر بين مختلف الأهداف من أجل الاســـتفادة من الموارد والقدرات المتاحة؛ والاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا والرقمنة؛ وتعزيز الشراكات والتعاون الدولي، ولا ســـيما التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبناء قدرة الاقتصـــاد

على الصمود في مواجهة الصدمات المختلفة، بما في ذلك تغير المناخ؛ وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تقديم الخدمات بفعالية.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

موضوع الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لفانواتو هو "بناء القدرة على الصمود وتسريع وتيرة التقدم من خلال التمكين المحلي".

وقدم استعراضنا لعام 2019 رسالة إيجابية عن التقدم المحرز على الرغم من الضعف الشديد أمام الكوارث المرتبطة بالمناخ. ولقد واجهنا منذ فترة طويلة قوة الطقس، لكن الطريق إلى التعافي أصبح الآن أصعب من ذي قبل. فمنذ عام 2020، عانينا من ثلاثة أعاصير شديدة، بما في ذلك أحداث متتالية غير مسبوقة. ولم تكن جائحة كوفيد-19 مشكلة منفصلة يجب التعامل معها. وكان ذلك يعني مواجهة كارثة مركبة، فريدة من نوعها في الطريقة التي تكشفت بها، مع عدم وجود مسار واضح أو نهاية تلوح في الأفق. بل يلوح في الأفق دائما احتمال حدوث كوارث في المستقبل. وكان على حكومة فانواتو وشعبها التكيف باستمرار مع آليات القدرة على الصمود وتعزيزها للتخفيف من آثار هذه التهديدات والاضطرابات المستمرة.

وفي عام 2023، أتاح مؤتمر القمة الوطني للشعب وحكومته فرصة لاختبار وإعادة ضبط نهجنا تجاه التنمية المستدامة. وترسم "فانواتو 2030: خطة الشعب" طريقنا لتحقيق مستقبل مستقر ومستدام ومزدهر، وتضفي الطابع المحلي على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولا نزال ملتزمين بذلك التزاما كاملا. وحدد مؤتمر القمة أهمية تمكين المجتمعات المحلية من أجل تسريع وتيرة التقدم وتعزيز القدرة على الصمود.

وقد ركزت إصلاحات اللامركزية على نقل المزيد من السلطة إلى المناطق المحلية وجعل مؤسساتنا العامة أيسر في الوصول إليها وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر استجابة. ويساعد تعزيز مجالس المقاطعات الستة ومجالس المناطق الـ 71 على التعامل بشكل أفضل مع الآثار المركبة للكوارث وتحسين تقديم الخدمات.

ومن خلال المواءمة بين ترتيبات الحوكمة الرسمية والتقليدية، فإننا نطور القدرات المحلية ونسخر مخزوننا الغني من المعارف التقليدية. وإن بناء سلطات محلية أقوى بهذه الطريقة يعني أن أطر سياساتنا الوطنية تسترشد بشكل متزايد بالتقييمات والتخطيط والعمل على المستوى المحلي. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى إدارة أجزاء رئيسية من الميزانية الوطنية على مستوى المناطق، مما يسر استجابات أسرع وأكثر شفافية ومصممة بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات المحلية.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى أول انكماش للاقتصاد منذ ما يقرب من 20 عاما. وكان الاضطراب في حياة الناس وسبل عيشهم عميقا وتطلب أكبر حزمة من الدعم الحكومي على الإطلاق. وإلى جانب دعم الأجور والإعفاءات الضريبية، كانت هناك استثمارات كبيرة في القطاعات الإنتاجية لتلبية الاحتياجات الفورية وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

وترتكز الحماية الاجتماعية في فانواتو على شبكاتنا المجتمعية وتقاليدنا الثقافية. والمعاملة بالمثل والإنصاف والثقة والسلامة والالتزام بالعادات هي ما يربط مجتمعاتنا المحلية ببعضها البعض. ونواصل الاعتماد على القيم التقليدية التي تتماشى مع اللغة الحديثة حول حقوق الإنسان والمساواة والإدماج. وتحتاج

سياسات الحماية الاجتماعية أيضا إلى استيعاب الأعراف الاجتماعية المتغيرة، وأنماط الحياة الحضرية الجديدة، والضغوط المرتبطة بزيادة هجرة اليد العاملة.

وسلطت الضغوط المرتبطة بالكوارث الأخيرة الضوء على المشاكل الاجتماعية المستعصية. واستجابة لذلك، جددنا الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية النساء والفتيات والشباب، والإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيساعد تنفيذ هذه السياسات والانخراط في المحادثات الجديدة التي بدأت في الظهور على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وقادت فانواتو بفخر التحالف المكون من 132 دولة الذي اعتمد بتوافق الآراء قرار الجمعية العامة 276/77 بشأن طلب فتوى غير ملزمة من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

وعلى الصعيد المحلي، عكفنا على تعميم التأهب للكوارث المتصلة بالمناخ والتعافي منها من خلال إدماجها في التخطيط والميزنة وبرمجة الأنشطة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ولم يعد بإمكاننا الحفاظ على ما كان في السابق عمليات متوازية. وقد أدى هذا التغيير إلى تحسين النتائج، حيث تم القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية الأساسية، والاتصال، وتعزيز الممارسات الزراعية. وتهدف هذه الاستثمارات إلى حفز النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وضمان الأمن الغذائي. ونركز أيضا على تحسين الإدارة المستدامة للموارد البرية والبحرية، حيث نجمع بين العلم والتكنولوجيا والممارسات التقليدية.

ويمثل التعليم أمرا محوريا بالنسبة لشعبنا لتحقيق تطلعاته الإنمائية. وقمنا بتوسيع نطاق دعم الرسوم المدرسية لتحسين فرص الحصول على التعليم ونسعى الآن لتحسين جودته. ويشمل ذلك توفير البنية التحتية المناسبة وتعزيز التدريب على المهارات لمن يتركون المدارس في وقت مبكر.

ويقدم استعراضنا الوطني الطوعي الثاني نظرة متفائلة بحذر. فهو يُظهر بلدا مصمما على الازدهار على الرغم من العيش وسط الحقائق الصارخة لتغير المناخ. وقد استفدنا من التزامنا بالعمليات الديمقراطية وتمكين المواطنين لتسريع تقدمنا في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق المزيد تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الوصول المباشر إلى التمويل المناخي، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز نظم البيانات، وتعميق الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة.

اليمن

[الأصل: بالعربية]

يمتلك اليمن موقعا استراتيجيا فريدا يؤهله للعب دور استراتيجي، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، فهو يقع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية ويمتلك ميناء عدن الذي كان الميناء الثاني عالميا في خمسينات القرن الماضي، كما يمتلك شريطا ساحليا يبلغ 500 2 كم يمتد على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي والبحر العربي ويطل على مضيق باب المندب الذي يعبر منه 20 في المائة من النفط العالمي، وهو الطريق البحري الأقصر والأقل كلفة لحركة التجارة العالمية.

وفي 21 أيلول/سبتمبر 2014 انقلبت الميليشيا الحوثية على الدولة اليمنية وعلى مخرجات الحوار الوطني الذي كانت مشاركة فيه واحتلت العاصمة صنعاء وشنت حربا أدت إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية وقتل عشرات الآلاف من الضحايا ونزوح 4,5 مليون إنسان. وفقدت اليمن حوالي 23 عاماً من مكاسب التنمية وحُرم أكثر من 80 في المائة من السكان من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

الرئيسية. كما أدت الحرب إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً وخسر الاقتصاد أكثر من 126 مليار دولار وتوقف إنتاج النفط والغاز، نتيجة الهجمات الحوثية بالطيران المسير والصواريخ البالستية على موانئ تصدير النفط، وارتفع الدين المحلي والخارجي بسبب عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المستحقة بالإضافة إلى أن اليمن يستورد حوالي 90 في المائة من احتياجاته من الغذاء، مما يجعله عرضة لانعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على أكثر من 60 في المائة من السكان. كما يواجه اليمن أزمة أمن مائي، فضلا عن أزمة إنسانية يحتاج فيها 80 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمات الدولية المتتالية ومنها جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الطاقة، وتغير المناخ. وفي ظل هذه الأزمات، فمن غير المرجح أن يحقق اليمن أياً من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ويقتضي التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتعافي وإعادة الإعمار، إلى جانب بناء القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. وهذا التقرير هو الأول عن أهداف التنمية المستدامة وأُعدّ على الرغم من التحديات ومن خلال آلية تشاركية، ويحمل العديد من الرسائل للداخل والخارج ويؤكد على أن اليمن عضو فاعل في الأسرة الدولية وسيمضي بوتيرة عالية في تسخير كافة الإمكانات المتاحة للحاق بالركب لإحراز تقدم معتبر في السنوات القادمة بدعم الشركاء الإقليميين والدوليين. وفيما يلي أبرز تلك الرسائل:

1 - دعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام في اليمن وفق مخرجات الحوار الوطني واتفاق الرياض والمبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية ويضمن إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

2 - حشد التمويل من المجتمع الإقليمي والدولي لإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال من التدخلات الإنسانية إلى التدخلات التنموية ذات الأثر المستدام وبما يضمن بناء المنعة والصمود لدرء المخاطر والأزمات.

3 - استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز وتعظيم الاستفادة منهما في تنمية القطاعات الحقيقية واستدامة المالية العامة بالتزامن مع الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة.

4 - تبني برامج وسياسات مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخلق فرص عمل للنساء والشباب وتوسيع الحماية الاجتماعية وتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية والاستفادة من التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأخضر والحد من أوجه عدم المساواة.

5 - معالجة المديونية الخارجية من خلال مقايضة الديون بالعمل المناخي والتفاوض مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية لإعفاء اليمن جزئياً أو كلياً من الديون والفوائد وتحويل القروض القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة مخفضة والحصول على تمويلات ميسرة.

6 - تبني إجراءات وسياسات فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها على نحو مستدام وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي وخاصة في مجال المياه والزراعة وسبل المعيشة والاقتصاد الأخضر وتنمية الثروة البحرية وحمايتها من الاصطياد الجائر.

7 - بناء القدرات المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي وحوكمتها والاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة للمؤسسات الحكومية والقطاع العام.

8 - تنويع الفرص الاقتصادية من خلال استحداث تدابير التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الواعدة، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك، وإدارة وحوكمة الموارد المائية، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة في القطاعات المحتملة.

9 - تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة والتعليم، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

10 - تيسير التحول التكنولوجي والرقمنة من خلال تحسين الاتصال بالإنترنت والوصول إلى المعلومات.

11 - بناء شراكة واسعة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل التنمية وإعادة الإعمار.

12 - تعزيز القدرات الإحصائية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

13 - تعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

قامت زمبابوي بمواءمة وتعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في رؤية 2030 والمخططات المصاحبة لها، وبرنامج الاستقرار الانتقالي للفترة 2018-2020 واستراتيجيتا التنمية الوطنية 1 (2021-2025) و 2 (2026-2030).

وأعد الاستعراضان الوطنيان الطوعيان الأول والثاني في عامي 2017 و 2021 على التوالي بمساعدة خبراء استشاريين. ولضمان المشاركة والملكية، تقوم الحكومة بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 بالتعاون مع أصحاب المصلحة من الوزارات والإدارات والوكالات وممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية وقطاع الأعمال المنظم والعمل المنظم والأوساط الأكاديمية، بما يتماشى مع نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

وتماشيا مع مبدأ "عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب" لأهداف التنمية المستدامة، أجريت مشاورات وعمليات تحقق على مستوى البلد في جميع أنحاء المقاطعات العشر، بما في ذلك مجموعات المصالح الخاصة مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطفال والبرلمانيين.

وأجرى الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 استعراضا لجميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وتضمن التقرير رسائل رئيسية من الاستعراضات المحلية الطوعية التي أجريت بين عامي 2022 و 2024 ورسائل رئيسية من الفصل الذي أعده أطفال.

ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

استعرض تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024 أداء جميع الأهداف الـ 17، لكن الرسائل الرئيسية تقتصر على الأهداف الخمسة التي سيتم استعراضها بعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

الهدف 1: يساعد إدخال النظام المتكامل لمعلومات إدارة الحماية الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وسبل العيش المستدامة البلد على انتشال مواطنيه من الفقر المدقع. غير أن مستوى الفقر في البلد قد تأثر بالأزمات المتعددة التي لا تزال تضغط على متطلبات الحماية الاجتماعية.

الهدف 2: أدى تنفيذ استراتيجية التحول الريفي للنظم الزراعية والغذائية إلى زيادة استثمارات القطاع العام وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي، مما أدى إلى التنمية السريعة للقطاع الزراعي. ونما القطاع الزراعي بنسبة 4,1 في المائة في عام 2020، و 17,5 في المائة في عام 2021، و 6,2 في المائة في عام 2022، من خلال تسريع ممارسات الزراعة الذكية مناخيا، وبرنامج بفومفودزا/إنتواسا (الزراعة المحافظة على الموارد)، وتطوير تحالف الري مما أدى إلى زيادة المساحة الخاضعة للري الدقيق، مما أدى بدوره إلى زيادة الإنتاجية.

الهدف 13: يمثل استكمال خطة التكيف الوطنية أمرا حاسما في إدماج تغير المناخ وتعميمه في التخطيط الإنمائي، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من الضعف لدى جميع أصحاب المصلحة. وتساعد مواءمة الأهداف المناخية مع الميزانيات والسياسات على ضمان تنسيق الجهود. ويشكل تعزيز القدرات المؤسسية من خلال المبادرات التي تركز على الشفافية وتيسير الإبلاغ الفعال والتعاون الدولي أمرا حيويا في الوفاء باتفاق باريس. وإن التعاون، والتوعية العامة، وأطر الرصد، والتعبئة المالية، والشمولية، والتآزر مع الأهداف الأخرى، والإدارة التكيفية، أمور مهمة في ضمان النجاح على المدى الطويل والتصدي لتحديات تغير المناخ. ومع ذلك، فإن الأحداث المتغيرة باستمرار المتعلقة بالمناخ تعقد آليات بناء القدرة على الصمود.

الهدف 16: تماشيا مع هذا الهدف، فإن تنفيذ سياسة تفويض السلطة واللامركزية ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون يعززان إشراك المجتمع المحلي ومشاركته في التنمية، ويعززان ويعجلان تسوية القضايا وإعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، وبالتالي بناء مجتمعات سلمية وعادلة.

الهدف 17: تنفذ زمبابوي استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التعاون والتآزر على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز التمويل والشراكات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الاستراتيجيات زيادة كمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها وإلغاءها، وتنفيذ الضرائب التصاعدية، وتعزيز البيانات اللازمة لرصد الأهداف والإبلاغ عنها، وتشجيع الشراكات والعمل التطوعي لتعزيز تحقيق الأهداف.

الاستعراض الوطني الطوعي بقيادة الأطفال: قاد الأطفال هذا الاستعراض، ويشير إلى الرسائل الرئيسية من الأطفال، مع الدعوة التالية للعمل: "نحن أطفال زمبابوي نطالب باتخاذ إجراءات، الآن! نريد زيمبابوي يتمتع فيها جميع الأطفال بفرص متساوية: التعليم المجاني، والحصول على رعاية صحية ميسورة التكلفة، وهوية مسجلة لكل طفل، لأننا جميعا مهمون، والحماية من سوء المعاملة، ونظام عدالة خال من الفساد، وإيجاد حلول مستدامة لنا لإنهاء الفقر والجوع".

الاستعراضات المحلية الطوعية: شرعت حكومة زيمبابوي، بالتعاون مع الشركاء والسلطات المحلية، في تنفيذ خطة إضفاء الطابع المحلي في عام 2020 بمشروعين تجريبيين (هاراري وشلالات فيكتوريا). وفي الفترة بين عامي 2022 و 2024، تم تأهيل ما مجموعه 14 سلطة محلية إضافية، وتم إجراء ستة استعراضات محلية طوعية من قبل ثلاثة مجالس حضرية وثلاثة مجالس ريفية. وشجعت الاستعراضات المحلية الطوعية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون بين المجالس وأصحاب المصلحة فيها في رصد الأهداف والإبلاغ عنها. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى دعم الميزانية لإنتاج الاستعراضات المحلية الطوعية، ونقص البيانات، والحاجة إلى رقمنة النظم، ومحدودية الوعي بالأهداف وخطة عام 2063 كانت التحديات الرئيسية.